جامعة أم درمان الإسلامية
الدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

قوى الصراع السياسي في لبنان

البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير
في العلوم السياسية

إعداد
حاتم حسن بخيت
إشراف
د حسن الساعوري

المحتويـــات

تمهيـــد ص ١

مقدمـــه

طبيعة الحرب فى لبنان وبداية إندلاعها ص ٣

البـــاب الاول تركيبة المجتمع اللبنانى

الفصـــل الاول

البنيان الطائفـى فـــى لبنـــــــان ص ٨

الفصـــل الثانى

التوازنات الطائفية فى مؤسسات السلطة فى لبنان ص ١٥

البـــاب الثانى قوى الصراع السياسى فى لبنان

الفصـــل الاول

القوى الداخلية للصراع السياسى فى لبنان ص ٢٤

الفصـــل الثانى

القوى الخارجيه للصراع السياسى فى لبنـــان ص ٤٧

الباب الثالث تسوية الصراع السياسى فى لبنان ص ٥٦

المصـــــــادر ص ٦٨

إهداء

الى .. أمي وأبي
تعظيماً لعطاء الوالدين
أساتذتي الأجلاء ..
وفاءً وتقديراً وعرفاناً
لبنان ..
الوطن المثخن بالجراح
والشعب العامر بالتضحيات

شكر وتقدير

أما وقد فرغت - بحمد الله وتوفيقه - من إعداد هذه الدراسة، أجد لزاماً على أن أسجل عظيم شكري وفائق تقديري إلى أساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية .. وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الجليل د. حسن الساعوري، وذلك لرعايته وللجهد الكبير الذي بذله في متابعة إعداد هذه الدراسة ولما قدمه من الملاحظات والتوضيحات القيمة التي أبداها استكمالاً لهذه الدراسة .. راجياً أن تكون قد جاءت على النحو المرتجى.

والله ولي التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوى الصراع السياسى فى لبنان

تمهيـــــد

إن التباينات والاختلافات الاجتماعية والسياسية فى لبنان ، لم تدخل حيز التاريخ الاكاديمى بعد ، وستظل كذلك لفترة طويلة قادمة . حيث تتضافر مجموعة من العناصر لتجعل من الحرب فى هذا البلد أمراً دائم الوقوع ، ولتجعل من السلام بين الطوائف اللبنانية أمراً إستثنائياً ومجرد هدنة تسبق الحرب .

إن الصراع السياسى الدائر فى لبنان ، هو حدث فريد فى نوعه فى المنطقة العربية . حيث لم يحدث على مدى التاريخ العربى أن شهد بلد عربى حرباً ، كتلك التى إندلعت ولاتزال فى لبنان . لذلك يتناول هذا البحث وصف وتصنيف وتحليل قوى الصراع السياسى فى لبنان ، والمتمثلة فى أبرز مرتكزات البنية الاجتماعية (الطوائف) والسياسية (الاحزاب والتنظيمات) ، وأثرها على تركيب السلطة اللبنانية ؛ كما يحدد البحث كذلك ، نصيب القوى الخارجية فى هذا الصراع ، سعياً لاستقراء النتائج والاحتمالات الممكنة لايقاف الحرب أو استمرارها .

يدور الصراع السياسى فى لبنان حول اشكالية السلطة . لذلك نجد أن طبيعته غاية فى التعقيد ، حيث تتطور أحداثه وتتغير وقائعه ؛ وفق أوتار غير منطقية إن لم تكن متناقضة . لذلك فهو يحتاج لجرأة فى معالجته، بصورة تمكن من فهم ومن ثم توقع سير الاحداث . وتتمثل أهمية هذا البحث فى التأثير العميق لموضوعه فى الصراع العربى الصهيونى . ومايتضمنه هذا الصراع من تأثير فى العلاقات الاقليمية والدولية . حيث أن الصراع فى لبنان هو أحد المشكلات السياسية فى العالم والتى تتضمن أطرافاً دولية عديدة .

يتناول البحث أبرز تشكيلات قوى الصراع السياسى فى لبنان ، خلال الفترة الممتده من ١٩٧٥م باعتبارها بداية الحرب ، وحتى خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان فى ١٩٨٢م باعتبارها أحد القوى الاساسية . وذلك بالاعتماد على المراجع المبينة نهاية البحث كمصادر للمعلومات . وقد جاء الاختيار لمنهج دراسة الحالات ؛ وذلك لتبيان التركيبة الطائفية للمجتمع اللبنانى ، وما أفرزته من قوى سياسية . ومقارنة وتقويم الروحات هذا القوى ، إنطلاقاً من مفهوم الوطنية اللبنانية . والذى يعنى فى تقديرنا الاعتراف بالانتماء لذلك الإطار الجغرافى المسمى لبنان ، ومايجب أن يتوفر

اللبنانى • إلا أنه يمكن تحديد الثوابت فى هذا الواقع• والتى تتمثل فى إستقلالية الطوائف عن بعضها البعض ، وتوازى هذه الطوائف فى ذات الوقت مع الدولة اللبنانية • أما المتغيرات فهى أشكال التحالفات السياسية • ولذا إبتدرنا هذا البحث بمقدمة تحدد طبيعة الحرب الدائرة فى لبنان، وبداية إندلاعها • وتبيان الاسباب غير المباشرة والسبب المباشر لهذا الاندلاع •

ويتناول الباب الاول من البحث تركيبة المجتمع اللبنانى ، وذلك من خلال فصلين ، الاول وفيه نستعرض البنيان الطائفى ، المتمثل فى أهم الطوائف المنحدره من المسيحية وتلك المنحدرة من الاسلام • أما الفصل الثانى فهو يتضمن التوازنات الطائفية في مؤسسات السلطة اللبنانية •وذلك من خلال الاشكال التى مرت بها السلطة اللبنانية وذلك فى فترات : الامارة اللبنانية ، نظام القائمقاميتين ، نظام المتصرفيه ، ولبنان المستقل •

اما الباب الثانى فقد تناولنا فيه أبرز التشكيلات التنظيمية لقوى الصراع السياسى فى لبنان ، بالاضافة الى تأثيرات القوى الخارجية فى مجريات الصراع • وذلك من خلال فصلين الاول ويستعرض أهم التنظيمات المكونة الجبهة اللبنانية وبرنامجها السياسى .وكذلك أهم التنظيمات المكونة الحركة الوطنية اللبنانية وبرنامجها السياسى. بالاضافة الى إستعراض الملامح العامة لمواقف كل من حركة أمل والجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية •

أما الفصل الثانى فهو يستعرض القوى الخارجية المؤثرة فى مجريات الصراع السياسى فى لبنان • وذلك من خلال تناول الموقف العربى والدور الصهيونى، ودور الدول الكبرى •

وفى الباب الثالث نستعرض اطروحات القوى المتصارعة ، حول اشكالية النظام السياسى فى لبنان • وتصورها لكيفية الخروج من دورات العنف التى يشهدها المجتمع اللبنانى • كما يبرز الحقائق التى أفرزها هذا الصراع ويستقرأ التوجه العام المطلوب لانهاء الصراع السياسى فى لبنان •

مقدمـــة

طبيعة الحرب في لبنان

وبداية إندلاعها

أولاً : طبيعة الحرب

تعددت التحديدات والتقييمات لطبيعة الحرب فى لبنان تبعـــاً لمنطلقاتها النظرية وأطرها ومواقفها السياسية ، حيث إنحصرت هـــذه التحديدات والتقييمات فى عموميات المسميات التالية :ـ

حرب أهلية ـ حرب طائفية ـ حرب المسيحيين ضد المسلمين ـ حــرب عربية إسرائيلية على أرض لبنان ـ حرب لبنانية فلسطينية ـ حرب دوليــة . ولكن الشائع من هذه التسميات هى تلك التى ترى أن الحرب الدائرة فـــى لبنان هى حرب أهلية .

يقول غاستون بوتول (١) فى مؤلفه (بحث علم الحرب) محدداً مفهـوم الحرب الاهلية :ـ (ان أسم الحرب الاهلية يطلق على الصراعات المسلحـــة بين مواطنين لنفس الدولة)(١) أما الموسوعة السياسية فتعرف الحرب الاهليــة بأنها :(حالة صراع مسلح بين فريقين أو أكثر فى أراضى دولة واحدة نتيجـة لنزاعات حادة وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها ويكون الهدف لدى كـل الاطراف السيطرة على مقاليد الامور وممارسة السيادة)(٢) . ويعرف الاستـاذ هاشم على محسن فى مؤلفه حكايات السنوات العشر ... الحرب الاهليـــة بأنها :ـ (حرب بين قوى المجتمع الداخلية ويتمثل هدفها فى تغيير طبيعة المجتمع وإطلاق حركة تطوره)(٣) والتعريفان الاولان/ يتضمنان وصفاً شكلياً لما يجرى فى لبنان ، بينما التعريف الأخير لا يستوعب أهداف القوى التى تقف ضد حركة إطراد المجتمع والتى تمثل الطرف الاخر فى القوى الاجتماعية المتحاربـــة . لذلك تصبح تسمية الحرب التى تجتاح المجتمع اللبنانى بأنها حرب أهليـــة تسمية شكلية ومحدودة ، لاننا إذا أخذنا فى الاعتبار التركيبة الاجتماعيـــة اللبنانية والتى تستند على طوائف مستقلة .. فإن الحرب الدائرة فـــى لبنان هى حرب أهلية طائفية إبتداءً لانها تدور بين طوائف لها نفوذ وأخرى ضعيفة النفوذ فيما يتعلق بمسألة السلطة . وحيث أن موضوع الحرب هـــو السلطة فى لبنان فلابد إذن أن يأخذ تعريفها بالاطروحات المتباينة لمشكلـة السلطة لدى مختلف الفرق والطوائف وذلك حتى يستوعب المضمون الحقيقـى للحرب لدى كل طرف من أطرافها .

---

(١) فيصل جلود ـ عشر سنوات على الحرب الاهلية ـ مجلة السياسة الدولية (القاهرة ـ

فالطوائف المسيحية هي الطوائف ذات النفوذ في لبنان لذلك حملت السلاح دفاعاً عن إمتيازاتها ، رغم أقلية نسبتها السكانية كفئة إجتماعية مقارنة بنسبة المسلمين . بينما اضطرت طوائف المسلمين الى حمل السلاح مطالبة بالحقوق والواجبات المتساوية لكافة المواطنين في ظل الوطن الواحد، مما أدى الى تباين طبيعة الحرب في لبنان وتمايزها طبقاً لتباين وتمايز اطروحات أطرافها لمسألة السلطة ، وعليه - وتأسيساً على ذلك - يمكننا تحديد طبيعة الحرب الدائرة في لبنان بأنها حرب أهلية طائفيه تشنها القوى المسيحية،وهي في ذات الوقت حرب وطنية من قبل القوى الوطنية ذات الاغلبية المسلمة . فالقوى المسيحية شنت حرباً للحفاظ على نظام الامتيازات الطائفية كأساس الحكم في لبنان،لانه يمنحها اليد الطولى في مقاليد الامور وممارسة السيادة،بينما ترفع القوى الوطنية مطالب المساواة بين الفرقاء اللبنانيين في جميع مستويات السلطة،ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمناطق اللبنانية المتخلفة - وهي في معظمها مناطق المسلمين - وذلك أسوة ببقية المناطق اللبنانية المسيحية الاخرى .

ظل هذان الموقفان المختلفان ومن ثم المتناقضان يأخذان بخناق المجتمع اللبناني منذ نيله استقلاله،مما أدى الى أن يشهد التاريخ السياسي البنان المستقل أزمات سياسية تطورت الى مواجهات شرسة ودموية بين هذين الموقفين أدت الى إندلاع الحرب بينهما في ١٩٥٨م ، وتجدد إندلاعها في ١٩٧٥م،ولاتزال مستمرة حتى اليوم . وبين هاتين الحربين أصابت لبنان أزمات سياسية حادة وخانقة كادت تضعه على حافة الحرب كما حدث في الازمة الوزارية عام ١٩٦٩م .

ثانياً : بداية الحـرب

إندلعت الحرب الاولى في تاريخ لبنان المستقل في عام ١٩٥٨م في عهد الرئيس الاسبق " كميل شمعون "،وذلك حينما إنتهج لبنان سياسة تقارب مع حلف بغداد والاحلاف السياسية الاستعمارية في المنطقة ، الامر الذي شكل رداً على سياسة الرئيس المصري جمال عبدالناصر الوحدوية المعلنة وقتها،والتي كانت تجد لها صدى واسعاً في لبنان ، مما أدى الى حدوث خلافات سياسية حادة بين المسلمين والمسيحيين (طوائف وأحزاب)،تحولت الى صراعات مسلحة ودامية استمرت ثلاثة أشهر أدت الى إنزال عسكري أمريكي في شواطىء لبنان ، وقد خمدت تلك الحرب بفضل صيغة سياسية لوضع لبنان الاقليمي ، ثم الاتفاق عليها بضمان المبعوث الامريكي .

وفي عام ١٩٦٩م شهد لبنان أزمة سياسية كادت أن تؤدي الى تجدد الاشتباكات بين الفئات المتنازعة تاريخياً،وذلك حينما أطلق الجيش اللبناني (قيادته مسيحية) الرصاص على مظاهرة ضخمة سيرتها الطوائف المسلمة

المواطنين وجرح العشرات، مما حدا برئيس الوزراء رشيد كرامى الى تقديم استقالته لرئيس الجمهورية شارل الحلو ، إحتجاجاً على هذا الحادث، وبقيت البلاد بلا حكومة لفترة سبعة أشهر ٠ وتم الخروج من هذه الازمة بصيغة سياسية هشة تضمنت اصلاحات محدودة ، وقد تعرضت هذه الصيغة لهزات كثيرة بفعل تناقضات مصالح أطرافها والتى بلغت أوج تفاقمها باندلاع الحرب الثانية فى لبنان ـ موضوع البحث ٠

تختلف الطوائف اللبنانية حول تاريخ إندلاع الحرب اللبنانية بينها ، فمنها من يردها الى عام ١٩٦٩م باعتبارها تاريخ دخول المقاومة الفلسطينية وماتجم عنه من عقد إتفاقية القاهرة لتنظيم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، ومنها من يردها الى عام ١٩٧٣م الذى شهد إنفجار صراع مسلح بين الجيش اللبنانى وبين منظمة التحرير الفلسطينية ٠ ويجمع الكثيرون على أن ١٣ أبريل ١٩٧٥ هو تاريخ إندلاع الحرب الثانية فى لبنان والتى لاتزال مستمرة حتى الآن ٠

إن الحرب رغم مقدماتها التى تتجلى بحوادث عديدة إلا أنها ترتبط ـ ومن ثم تؤرخ ـ بحادثة معينة هى الحادثة التى تتوج ما قبلها ويرتبط بها مسلسل الوقائع اللاحقة للحرب ، فما هى الحادثة التى مثلت تاريخ هذه الحرب؟ وتوجت ما قبلها من حوادث وأزمات؟ وشكلت حداً فاصلاً ما بين الحرب ومقدماتها ؟؟

من الثابت تاريخياً إن أزمة النظام اللبنانى قد بدأت فى التفاقم منذ أواخر الستينات ، وقد عبرت هذه الازمة عن نفسها فيما عرف بالازمة الوزارية عام ١٩٦٩م، فضلاً على ان هناك حوادث عديده أفضت الى الحرب الثانية ، مثل الاحداث الدموية ضد مزارعى التبغ ، وضد المزاعين فى منطقة عكار ، وضد بعض الطلاب والمعلمين (من الطوائف الاسلامية)، وهى حوادث أصبحت معلماً فى تاريخ لبنان السياسى ، غير أن الحادثة التاريخية التى اقترنت بها الحرب هى الحادثة التى وقعت فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٥م(٤) فى مدينة (صيدا) ـ إحدى مدن الجنوب اللبنانى ٠ والتى خرجت فى مظاهرة إحتجاجية ضد شركة (بروتين) لتجارة وصيد الاسماك ـ وهى شركة يملك الرأسمال الاجنبى ٩٠٪ من جملة أسهمها، بينما يملك رأس المال اللبنانى ١٠ ٪ من جملة الاسهم ٠ ورغم ذلك منحت إحتكار الصيد فى الشواطىء اللبنانية ـ وقد تم تعيين " كميل شمعون" ـ رئيس الجمهورية الاسبق ورئيس حزب الوطنيين الاحرار ـ رئيساً لمجلس الادارة ومديراً عاماً الشركة (كيما يستغل مركزه كزعيم سياسى مسيحى ورئيس جمهورية سابق فى سبيل خدمة الشركة) ٠ قررت الشركة أن تباشر أعمالها رغم شكوى وتحذيرات الصيادين، ورفضهم لاحتكارها لكل الثروة السمكية المتوفرة فى الشواطىء اللبنانية ، وبالتالى إحتكار حرية الملاحة لزوارق الشركة ، لان تجارة وصيد الاسماك تمثل مصدر الرزق والدخل الاساسى لاهالى مدينة (صيدا) ، كما ان هذا الوضع الاحتكارى للملاحة سوف يمكن الشركة من الحيلولة دون إتخاذ الزوارق الفدائية الفلسطينية

إزاء هذه الشكوى والتحذيرات وعد رئيس الوزراء السيد/ رشيد الصلح بلقاء الصيادين،للبحث في أمر إلغاء إمتياز شركة (بروتين) ، ولكن سرعـان ما تراجع رئيس الوزراء عن وعده من جراء تعرضه لضغط وتهديد بإسقـاط حكومته عن طريق سحب الوزراء التابعين لحزبى الاحرار والكتائب،فإضطـر لتأجيل الاجتماع بالصيادين ، مما حدا بالصيادين الى دعوة سكان مدينـة صيدا (٥) للتظاهر ضد مباشرة شركة (بروتين) لاعمالها ، وحيـث أن غالبيتهم يعيشون على صيد وتجارة الاسماك،فقد خرجت المدينة إستجابة لهذه الدعوة بكافة فئاتها وطوائفها وأحزابها في تجمع شعبى حاشد بقيادة نائب مدينة صيدا الدكتور نزيه البزرى ، والنائب السابق معروف سعد ، وقـد اغلقت المتاجر أبوابها وعلـت الشعارات والهتافات لالغاء الامتيـازات الممنوحة لشركة (بروتين) ، ورغم وضوح الطبيعة الاحتجاجية السلميـة للمظاهرة إلا أن مصادر الجيش اللبناني نقلت الى رئيس الوزراء معلومـات مغلوطة أكدت فيها جنوح المتظاهرين للعنف والتحرش بالجيش ، وبناء علـى ذلك أصدر رئيس الوزراء أوامره لقيادة الجيش بانزال الجيش،وقد أدى ذلـك الى حدوث إشتباكات بين المتظاهرين وقوات الجيش،نجم عنه إطلاق الجيـش الرصاص على المتظاهرين،مما أدى الى اصابة العديدين على رأسهـم معـروف سعد زعيم مدينة صيدا ، وقد أدت اصابة معروف سعد الى إرتفاع درجـة التوتر والغليان الشعبى بمدينة صيدا وإنتقاله الى بقية مناطق تجمعـات الطوائف الاسلامية،حيث وضح من خلال التحقيقات ان إطلاق الرصاص علـى مظاهرة الصيادين كان أمراً مبيتاً ، وأن إصابة معروف سعد لم تكن مـن رصاصة طائشة بل هى إصابة قناص (٦) ، رغم أن معروف سعد قد سار علـى رأس المظاهرة بناء على طلب قيادة الجيش لضمان السيطرة عليها،وليؤكـد طابعها السلمي وليحول دون تحويلها الى عكس طبيعتها ، لذلك فإن إصابته قد أفاتت الزمام،وحولت المظاهرة السلمية الى معركة دموية غير متكافئـة تحولت الى مجزرة وحشية .

وفي اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير - أي بعد يومين مـن الحادث - تظاهرت تنظيمات الحركة الوطنية اللبنانية في بيروت دفاعاً عـن جماهير صيدا ، وتأكيداً للطابع السلمي لموقفها وللاضراب العام الذى دعـت إليه . وحتى لا تتصاعد الاحداث أصدر رئيس الوزراء قراراً بانسحاب الجيـش من مدينة صيدا،إلا أن الجيش واصل معركته ضد أهالي المدينة يومـى ١ و ٢ مارس من نفس العام .

توفى معروف سعد في ٧ مارس ١٩٧٥م متأثراً بجراحه،وقد تم تشييعه بمظاهرة ضخمة قدر عددها بمائة وخمسين ألف نسمه (٧) . وعمت مظاهـرات مماثلة حملت جنائز رمزية فى كل من بيروت وطرابلس . وأصدرت أحـزاب وتنظيمات الحركة الوطنية بياناً حددت فيه الغايات التى هدف الى تحقيقهـا الذين دبروا الاغتيال،والتى تمثلت فى ارهاب الجماهير الشعبية وحركتهـا الوطنية التخلى عن مطالبها بالاصلاح الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، ومن ثم

---

(٥) المرجع السابق

التحضير لفتنة طائفية وجر المقاومة الفلسطينية الى ميدان الصراع الداخلي تمهيداً لضرب الحريات الديمقراطية في البلاد . ورغم إنسحاب الجيش من مدينة صيدا إلا أن التوتر قد استمر في المدينة، وإنتقل الى بقية المدن اللبنانية بسبب تسيير القوى المسيحية لتظاهرات مسلحة مناوئة لموقف أهالى صيدا ولتظاهرات الحركة الوطنية، ومؤيدة لموقف الجيش وقيادته المسيحية، مما أدى الى إصابة ومقتل عدد من أبناء الطوائف الاخرى . وقد بذلت القوى المسيحية محاولات مضنية الزج بالمقاومة الفلسطينية في الاحداث، رغم اعلان المقاومة المتكررة تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية في لبنان . وقد أدى تصميم القوى المسيحية الزج بالمقاومة في الاحداث الى زيادة درجات التوتر في الساحات السياسية اللبنانية نسبة للوجود المكثف المقاومة في مدينة صيدا ، لذلك أصبح الكل يترقب إنفجار الاوضاع مجدداً أسوة بما حدث في عام ١٩٥٨م .

استمر الوضع متوتراً حتى ١٣ ابريل ١٩٧٥م عندما أقدمت مليشيات حزب الكتائب المسيحي على تصفية حوالي ثلاثين مسلماً من اللبنانيين والفلسطينيين (٨) ، كانوا يركبون بصاً في منطقة عين الرمانة ومتجهين الى مخيم تل الزعتر الفلسطيني الذي يقع في منطقة بيروت الشرقية ذات الاغلبية المسيحية، وذلك بعد مشاركتهم في مسيرة جماهيرية نظمتها الجبهه الشعبية القيادة العامة، وشاركت فيها تنظيمات المقاومة الفلسطينية بمناسبة الذكرى الاولى لشهداء عملية (الخالصه) الفدائية التي نفذها رجال المقاومة الفلسطينية ضد المواقع الاسرائيلية . وقد ادخل هذا الحادث المقاومة الفلسطينية ميدان الحرب في لبنان دخولاً أطلق العنان للحرب، ومثل نقطة الانفجار الواسع لها ، حيث فجر تراكم تناقضات مزمنة استوعبت كل فئات وطوائف المجتمع اللبناني في شكل قوى سياسية متصارعة، تهدف الى تحقيق شعاراتها ومطالبها أو الحفاظ على إمتيازاتها بالقوة والقوة المضادة .

---

(٨) انطوان بطرس / مركز الابحاث والدراسات والمحفوظات ـ وثيقة حرب لبنان (بيروت ـ دار الصياد ١٩٧٧) ص (١٤)

الباب الاول

تركيبة المجتمع اللبناني

الفصل الاول

البنيان الطائفي في لبنان

هناك تباين وإختلاف حول العدد الفعلي للطوائف التي يتكون منها المجتمع اللبناني تأسيساً على مكانة وتأثير كل منهما ، حيث يرى البعض إنها خمسة عشر طائفة، بينما يراها البعض الاخر تسع طوائف . لكن الرأي الراجح يحددها بسبعة عشر طائفة (٩)، يعترف بها الدستور اللبناني إعترافاً صريحا . وهذه الطوائف تتجمع في طائفتين كبيرتين ، إحداهما اسلامية والأخرى مسيحية . حيث تتضمن كلاهما طوائف فرعية ، فالطوائف الاسلامية في لبنان هي : الشيعة - السنة - العلويون - الاسماعيليون - الشركس الاكراد - الدروز ، أما الطوائف المسيحية فهي : الموارنة - الروم الكاثوليك - الروم الارثوذكس - الارمن - الكاثوليك - الارمن البروتستانت بالاضافة للآشوريين والكلدان والانجليون والطائفة اليهودية .

وحيث انه يتعذر عمليا تمثيل كل طوائف المجتمع اللبناني في المؤسسات التشريعية ، فقد جرى تبسيط قائمة الطوائف باعتماد مقاييس الثقل الديمغرافي والاقتصادي والسياسي كأساس لتمثيل الطوائف نيابياً ، ولذلك تأرجح عدد الطوائف الممثلة في المجلس النيابي اللبناني ما بين خمس طوائف في عام ١٩٢٢م، وتسع طوائف في عام ١٩٦٠م ، الامر الذي لايزال سارياً حتى اليوم. حيث يضم المجلس النيابي الحالي الطوائف : المارونية - السنة - الشيعة - الروم الارثوذكس - الروم الكاثوليك - الدروز - الارمن الارثوذكس - الارمن الكاثوليك - الارمن البروتستانت بالاضافة لممثل طوائف الاقليات (١٠). ويمكن إجمال أهم السمات والملامح التاريخية والديمغرافية لهذه الطوائف على النسق التالي :-

الطوائف المسيحية

أولاً : الطائفة المارونية

ينتسب أبناء هذه الطائفة للقديس (مارون) ، ويرون أنفسهم

للمذهب المسيحي المتعارف عليه بأسم المذهب " الانطاكي " أو اليعقوبي، والذي يعتقد اتباعه أن المسيح طبيعة واحدة وهي الطبيعة الالوهية . ومؤسس هذا المذهب هو القديس - أوطيخا زعيم اليعاقبة والذي عارض المذهب المسيحي الاخر بزعامة القديس " نسطور " ، الذي يرى أن المسيح عليه السلام طبيعتين - ألوهية وبشرية ، وهو ما يعرف بالمذهب الخلدوني (١١) .

في نهاية القرن الخامس الميلادي بدأ أصحاب المذهب اليعقوبي (الانطاكي) في منطقة المشرق، في التجمع حول دير مار مارون في أعالي نهر العاص، حيث أخذت من أسم هذا الدير تسمية الموارنة . وينتشر أفراد الطائفة المارونية في معظم لبنان ويشكلون ثلثي السكان في منطقة جبل لبنان . لذلك فان معظم أفراد هذه الطائفة ريفيون ، أما أهل المدن من هذه الطائفة فيوجد ثلاثة أرباعهم في مدينة بيروت وحدها والربع الاخير موزع بين بقية المدن اللبنانية ، كما يشكل الموارنة أغلبية المغتربين اللبنانيين .

ثانياً : طائفة الروم الكاثوليك

هي من الطوائف التي تدين بالولاء لقداسة البابا في روما ، وقد ظهرت هذه الطائفة كنتيجة لخلافات لاهوتية بين الكنيستين الشرقية والغربية ، حيث أطلق على اتباع الكنيسة الغربية تسمية الكاثوليك ، وعلى اتباع الكنيسة الشرقية تسمية الارثوذكس (١٢) .

تتمركز طائفة الروم الكاثوليك في لبنان في مدينتي بيروت وزحله ، ورغم قلة عدد هذه الطائفة إلا أنها تلعب دوراً مؤثراً في الحياة اللبنانية، نسبة لطبيعتها المدينية ويمتاز أفرادها بالنزوع للتفوق الثقافي . ورغم تطلع هذه الطائفة للارتباط الروحي بأروبا الغربية إلا أنها طائفة منفتحه على العالم العربي .

ثالثاً : طائفة الروم الارثوذكس

تدعو هذه الطائفة الى اللامركزية الكنسية ، لذلك تميزت بعدم إلتزامها بأية عقائد أو شعائر يتم تحديدها من قبل كنيسة روما ، كما انها تتبنى الدعوة الى خفض التسلط الكنسي والمعتقدات القاطعة . وتأخذ هذه الطائفة بمشاركة الارثوذكس من غير الكهنة في إنتخابات الرياسات الروحية بما في ذلك مناصب البطاركة .

ينتشر الارثوذكس في سائر البلدان العربية ومقر كنيستهم في دمشق ، أما في لبنان فانهم يتمركزون في المدن لاسيما بيروت

إلا انهم يتفوقون على سائر الطوائف في المجال المالي والمصرفي، ولهم سيطرة واضحة في المهن الحرة ودنيا الاعمال، وتربطهم روابط وثيقة بالمحيط العربي ٠

رابعاً : الارمن الكاثوليك

تكونت طائفة الارمن عن ذلك المنهج الذى تبناه الرسولان (برتليماوس) و (تاديوس)، الذين ناديا بإزالة المؤثرات الاغريقية عن الدين المسيحي والتي نجمت عن اجتهادات المبشرين البيزنطيين ٠ ونادبا بضرورة اعتماد ثقافة وتاريخ الارمن في صياغة أبجدية دينية خاصة، ووضع الطقوس الدينية باللغة الارمنية ٠ وكبقية الطوائف المسيحية في تحديدها للموقف حيال البابا في روما فقد إنقسمت الطائفة الارمنية الى طائفتين : - إحداهما غربية تدين بالولاء للبابا ، والاخرى شرقية مستقلة عن سلطان البابا حيث تدين طائفة الارمن الكاثوليك بالولاء البابا (١٢) ٠

انتقل الارمن من مناطق تركيا وأواسط آسيا الى لبنان بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استقرت الطائفة الكاثوليكية من الارمن في بيروت، ويعمل معظم افراد هذه الطائفة في النشاطات الاقتصادية وتبوأ بعضهم أماكن حساسة في المرافق الاقتصادية ٠

خامساً : طائفة الارمن الارثوذكس

تتبنى هذه الطائفة خطا دينيا مستقلاً عن البابا والذى ترفض طاعته ، وقد انحدر افرادها من لاجئى الحرب العالمية الاولى، حيث تركزوا فى مدينة بيروت وضاحيتها الجنوبية وفى وسط البقاع وهم - أسوة برصفائهم الارمن الكاثوليك - يتقلدون مناصب رفيعة فى البنية الاقتصادية اللبنانية ٠

سادساً : طائفة الارمن البروتستانت

تتبع هذه الطائفة من الارمن المذهب البروتستانتي الذى إختطاه القديس (مارتن لوثر) ٠ وعدد أفراد هذه الطائفة فى لبنان قليل مقارنة بعددية طوائف الارمن الاخرى، ويتركز أبناء هذه الطائفة في مدينة بيروت كما ينتشرون فى بعض المواقع الريفية

الطوائف الاسلاميــة

من المسلمات الأساسية التى تحكم حياة الأمة الاسلامية أن تستمر هذه الأمة موحدة، بحسبان ان وحدة الخلق هي إنعكاس لوحدة الخالق . لذلك لم يكن للانقسام الذى أصاب المسلمين في بدايته أية علاقة بالمعتقــــدات الدينية ، فقد كان هذا الانقسام عفوياً لانه لم ينشأ عن بدعة فـــــى المعتقدات، كما لم يكن له رأس مدبر أو مؤسس أو منظر إنشق عن الآخريـن ومن ثم تبعه مؤيدون ومناصرون وهم على وعى وقناعة وإيمان باطروحـــات . حيث آنصب التباين في بدايته بين المسلمين حول فيمن يتولى أمر المؤمنين (الخلافة) بعد وفاة الرسول (ص) ، ولكن تطور هذا التباين الى خلافـات أدت الى حدوث إنعكاسات متباينة على العقيدة الاسلامية ، أدت بدورهـــا الى إنقسام المسلمين الى فئتين كبيرتين هما السنة والشيعة . وأخذت كـل فئة تستند على تأويلات فى كل من القرأن وسيرة الرسول (ص) لتدعيـــــم مبررات أطروحاتها ، وقد حدثت عدة تطورات فى داخل كل فئة من خـــلال المسيرة التاريخية التى عبرتها الخلافة الاسلامية، أدت الى تشعب هاتـــين الفئتين الى فرق إسلامية عديدة ومختلفة فى منهج تعاملها وفهمهـــــــا لموضوع الخلافة ، وتشترك جميعها فى أن كل فرقة أو فئة منها تستمـــد مبررات وجودها وشرعيتها من تفسيراتها الخاصة لما ورد فى الكتـــــاب والسنة (أقوال وأفعال الرسول "ص") .

تتمثل أهم الطوائف الاسلامية المؤثرة فى لبنان فى : السنة ـ الشيعـــة بالاضافة للدروز ، ويمكن إجمال أهم السمات العامة والملامح التاريخيـــــة والجغرافية والديمغرافية لهذه الطوائف فى الآتى :ـ

أولاً : السنــــــة

يطلق علماء الاصول لفظ " السنة " على أقوال الرســول (ص) وأفعاله ، ومذهب أهل السنة هو الذى كان ولايزال مذهب عامـــة المسلمين (١٤) .

هناك قواعد عامة تأخذ بها مناهج السنة وهى الاخذ بكتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع المسلمين والقياس(١٥)، وعقب وفاة الرسول (ص) تم إختيار الخلفاء الراشدين بموجب إجماع المسلمين باعتبار ذلك أحد قواعد السنة، عبر صيغة أصبحت تقليداً يسمى المبايعة ، وقد أصبح هذا التقليد راسخاً فى تنظيم حياة المسلمين حيث تتم مبايعة خليفة المسلمين وفقاً لقاعدة أفضل المؤمنين إيمانـــــاً وصلاحاً، وزاد عليها البعض شرط الانتماء لقبيلة قريش(١٦) ، غير ان الصور التـــــى استبانت الخلافة في ...

فى معارجها حتى آلت الى غير مابدت عليها فى مطالعها، حيث إبتدع الامويون فى القرن السابع الميلادى قاعدة الوراثة فى تولى الخلافة للحكم فى دمشق،وبذا إنتهت الشوري والبيعة كأساس للحكم . ثم آلت الخلافة بعد ذلك الى مجموعات غير عربية مثل المماليك،والاتراك العثمانيين،الامر الذى ترك بصماته على الفرق الاسلامية التى حاول بعضها تأصيل خلافاته مع الفرق الاخرى باجتهادات ، إمتدت الى إعتساف تفسير مبادىء الاسلام وقيمة مما أدى الى إبتعاد بعض هذه الفرق عن الاسلام كثيراً .

دخل الاسلام بلاد الشام منذ أربعة عشر قرناً وإنتشر إنتشاراً سريعاً فى مناطق السهول الداخلية ، وقد أثرت عليه التشعبات التى أصابت المسلمين (سنة وشيعة)

يوجد السنة فى لبنان فى مناطق بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك ، والريفيون القلائل منهم يسكنون فى منطقة عكار ، وهى جبال فى أقصى شمال لبنان ، وفى البقاع الغربى وحول بعلبك. ويعمل أهل السنة بالتجارة والصناعة والعقارات . وقد لعبت العائلات السنية دوراً مؤثراً فى حركات القومية العربية التى شهدها لبنان فى فترة ما بين الحربين (١٧) .

ثانياً : الشيعة :

تطلق تسمية " الشيعة " على أولئك المسلمين الذين شايعوا (١٨) علياً بن أبى طالب وأبناءه وأحفاده ، حيث يعتقد الشيعة أن خليفة رسول الله وأمام المسلمين لاينبغى أن يكون إلا من سلالة على وفاطمة بنت الرسول (ص) ، ويعتقد الشيعة فى أن الامام هو رئيس الامة ويسلمون له بصفات خارقة بوصفة زعيماً روحياً ملهما ، حيث أنه مخول وله حق التفسير والتأويل فى كل ما يتصل بالشريعة الاسلامية . ومن جراء ذلك حاقت بالشيعة صنوف العذاب والاضطهاد والمطاردة،ودفعوا ثمن ولائهم للامام على وأبنائه وأحفاده معاناة دموية،مما أدي بالشيعة - وبفعل هذا الضغط - الى التستر والتخفى إتقاء للويل النازل، بكل من يعلن الولاء لعلى بن أبى طالب وسلالته ، وقد تحول هذا التستر الى موقف فكرى مبرر دينياً يعرف " بالتقية" (١٩) والذى أفرز إنعكاسات جسيمة على الفقه الدينى،حيث دفع بعض الشيعة الى الاعتقاد بأن امامهم الثانى عشر (محمد المهدى) قد تغيب وقد كان إختفاؤه المكتنف بالسرية فى مدينة سامراء بالعراق

---

(١٧) بيير روندز - الطوائف فى الدولة اللبنانية (بيروت - مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٩٨٤) ص (٣٠) .

في عام ٨٧٤ م (٢٠) . ورغم هذا الاختفاء إلا أن أتباعه يعتقدون أنه يحكم المسلمين بوصفه الامام غير المنظور، وينوب عنه في الحكم ما يطلق عليهم المجتهدون ، وهم علماء دين يطلق عليهم تسمية (أية الله) ، وهي تعني " علامة الله " وهم أئمة قيمون على شئون التشريع الديني والفقه . ويطلق على هذه الفئة من الشيعة : (الامامية الإثنا عشريه) وهي تمثل الاكثرية الساحقة من الشيعة وينتشرون في كل من إيران والعراق ولبنان . وهناك بعض المجموعات التي تنتمي لفرق شيعية أخرى مثل الاسماعلية ـ اليزيدية ـ العلوية .

ينتمي الشيعة في لبنان في غالبيتهم للفرقة الامامية " الاثنى عشرية " ، ويتركزون في جنوب لبنان وسهل البقاع ، بينما يتوزع أفراد الفرق الشيعية الاخرى في جبل لبنان (العلويون) وبيروت (الاسماعايه) . ويعرف الشيعة الامامية في لبنان (بالمتاولة) (٢١) وهي جمع متوال وتعني الشخص المعترف بولاية على وأبنائه وأحفاده . وقد نزح كثير من الشيعة من مناطقهم في جنوب لبنان من جراء الاعتداءات الصهيونية عليهم، وأستقروا في ضواحي بيروت حيث شكلوا بها ثقلاً سكانياً لاسيما في الضاحية الجنوبية من بيروت، حيث يعيش الشيعة في تجمعات سكنية يسودها البؤس ويعمل معظمهم في مجالات الادارة العامه رغم أن غالبيتهم ريفيون .

ثالثاً : الدروز

في أوائل القرن الحادى عشر تفرع فرع روحي جديد من الشيعة الاسماعيلية وأطلق داعته على أنفسهم تسمية (الموحدين) وعرفوا فيما بعد بأسم " الدروز " وذلك اشتقاقاً من محمد بن أسماعيل الدرزى وهو فارسي الأصل، وكان من الدعاة الاوائل لمذهب الموحدين .

يعتقد الدروز بأن خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي قد نجمت عن فيض (إلوهى) (٢٢)، وذلك إنطلاقاً من المعتقد الشيعي الاسماعيلي الذي يرى في أن الله (تعالى) لايتصل بالناس عن طريق الوحي بل عن طريق الفيض (الالوهى) .

يتصف المذهب الدرزى بالسرية والتكتم، ويقتصر أمر الاطلاع عليه على الشيوخ المتدينين ، ويطلق عليهم (العقال) . ويعتقد الدروز أن هناك تجليات الاهية كثيراً ماتحدث على الارض من خلال أفراد مختارين من البشر ، يكونون معصومين من الضلال ويعجز سائر البشر عن فهم تصرفاتهم ، كما يؤمن الدروز بعقيدة

في وليد جديد وعليه يمكن الدروز أن يقاتلوا دونما خشية من الانقراض .

يختلف نظام العائلة في الطائفة الدرزية عن نظام العائلة عند سائر المسلمين، حيث يمتنع الدروز ذكوراً وأناثاً عن التزاوج بغير الدروز بما في ذلك المسلمون الاخرون ، كما يرفضون تعدد الزوجات، ويبيحون الطلاق الزوجة والزوج على السواء اذا ما بني على أسباب مشروعة ، غير أن عودة الزوجين المطلقين الى رباط الزوجية محظورة كلية .

كذلك يكسب الدروز على مرجعهم الاول (الحاكم بأمر الله الفاطمي) صفات مطلقة متميزة منها : العقل الشامل - والنفس الشاملة - السابق واللاحق ، لذلك يرى الكثيرون من المسلمين أن الدروز طائفة تفرعت أساساً عن الاسلام، ولكن ما لبثت أن توغلت بعيداً عنه فانفصلت عن جسمه . ويتوزع الدروز بين كل من سوريا وفلسطين ولبنان .

يدرج البعض في لبنان الدروز مع الطوائف الاسلامية تحت تسمية الطوائف (المحمدية) ، وهي تسمية مجازية على أساس إعتراف الدروز بالرسول (ص) والقرآن على طريقتهم ، ولكن يمتعض المسلمون من هذه التسمية الشمولية على أساس أن الاسلام هو الاساس وأن محمد (ص) ليس إلهاً وإنما رسول نقل دعوة الاسلام .

يتركز الدروز في لبنان في منطقة الشوف وسفوح جبال حرمون ، فمعظمهم ريفيون ، كما ينتشرون في بيروت وضواحيها، ويعمل معظمهم في جهاز الدولة والتجارة والحرف الصغيرة . ويتقاسم آل جنبلاط وآل ارسلان الزعامة الدينية والدنيوية للطائفة الدروزية، وهي عائلات ذات ماضي اقطاعي ، ولذلك ينقسم ولاء الدروز بين هاتين العائلتين . وقد تكرس هذا الانقسام ليصبح إنقساماً تاريخياً الدروز .

الفصـــل الثانـــى

التوازنات الطائفية فـــى مؤسسات السلطة فى لبنان

يعتبر عام ١٥١٦م بداية لبنان بتركيبته الحالية ، وهو العام الذى أخضع فيه السلطان العثمانى (سليم) لبنان لسيطرته . وقد كانت صورة المجتمع اللبنانى وقتها عبارة عن أسر إقطاعية تسيطر على مناطق جغرافية محددة ، فمثلاً كان البحتريون فى بيروت وغرب لبنان والمعنيون - وهم أسرة درزية - فى بعقلين والشوف والشهابيون فى حاصبيا . وقد ساهمت السيطرة العثمانية فى تثبيت الطائفية كأساس يقوم عليه نظام الادارة والحكم فى لبنان منذ ذلك الوقت ، وترجع اليها الاسس والمعايير التى لا تزال سارية حتى اليوم ، حيث قدم السلطان العثمانى الامراء " المعنيون " على سائر أمراء الاسر من الطوائف الاخرى . ولذلك اصبح المجتمع اللبنانى فى شكل هرم قاعدته عامة الناس يليهم الاعيان ثم المشائخ ثم المقدمون ثم الامراء ، وهم من " المعنيون " . وقد كانت حدود سلطتهم تشمل كل رقعة الارض المعروفة الآن بمنطقة (جبل لبنان) وما كانت تضمه من أسر وطوائف أخرى، حيث كان الموارنة يسكنون فى الشمال من منطقة الارز وحتى كسروان ، والوسط (أى منطقة) الشوف يسكنه الدروز ، والجنوب يسكنه الشيعة ، بينما السنه يسكنون فى شمال لبنان الحالى فى المناطق الساحلية ولايدخلون فى إطار جبل لبنان . وقد كانت الطائفة الشيعية تمثل الغالبية المسيطرة على المجتمع اللبنانى لفترة طويلة قبل السيطرة العثمانية على لبنان والتى أدت الى تقسيم لبنان الى نيابات باعتباره جزءاً من اقليم بلاد الشام الذى كان يتكون من ستة وحدات إدارية (٢٣) .

شهد لبنان إبان السيطرة العثمانية ثلاث صيغ إدارية من الحكم وهى: الامارة - والقائمقاميتين - والمتصرفيه، ورغم ان كل صيغة من هذه الصيغ كانت تطرح كمخرج من الصدامات وأعمال العنف الناجمة عن الاحتكاك بين الطوائف المختلفة، إلا أن كل صيغة من هذه الصيغ سرعان ما تسهم فى تفاقم هذه الاحتكاكات، وبالتالى تبرز الضرورة لتعديلها واستحداث صيغة بديلة وهكذا كانت هذه الصيغ - على التوالى - الامارة اللبنانية ، فنظام القائمقاميتين ثم نظام المتصرفية ، الى ان خضع لبنان السيطرة العثمانية المباشرة عند إندلاع الحرب العالمية الاولى ثم خضوعه تحت السيطرة الفرنسية بعد هزيمة تركيا فى هذه الحرب . وفيما يلى السمات العامة لهذه الصيغ الثلاث والتوازنات الطائفية التى حكمت الادارة فيها :-

صيغة الامارة اللبنانية

السلطان العثماني ضد المماليك مجنباً بذلك جبل لبنان الاحتلال من قبل الجيوش العثمانية ، ونجح بذلك في تثبيت أمراء ومشايخ جبل لبنان من دروز وموارنة وشيعة في اقطاعياتهم . وقد قدم السلطان العثماني الامير فخرالدين على سائر الامراء الاخرين ومنحه لقب "أمير البر "(٢٥)وقد عمل الامير فخرالدين على توطيد الامن وإزدهار الاقتصاد.وإختار لنفسه سياسة تقوم على التسامح الديني مما مكنه من توطيد دعائم سلطانه ، وقد كان يسعى من خلال ذلك الى اقامة إمارة مستقلة وموسعة وقابلة للحياة ،ونجح الى درجة ما،حيث كانت الامارة اللبنانية هي الامارة الوحيدة دون سائر الوحدات الادارية التي تختار حكامها من بين العائلات الاقطاعية،ولم يكن السلطان العثماني يتدخل في هذا الاختيار إلا للتصديق عليه . وقد اعتبرت الامارة اللبنانية مقاطعة عثمانية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في حدود السيادة العثمانية ، وقد عرفت فترة حكم الامير وأبنائه (بحكم الامراء المعنيين) أو (أمراء الدروز) والتي امتدت من ١٥١٦م وحتى ١٦٩٧م، حينما أجمع مشايخ وأمراء الجبل على إنتخاب الامير بشير الشهابي الاول من الطائفة المارونية أميراً على جبل لبنان .

استمر حكم الامراء الشهابيين حتى عام ١٨٤١ ، حينما تجددت الاضطرابات بين الدروز والموارنة . وقد كان لفرنسا - التي كانت تطمع في ممتلكات الدولة العثمانية لاسيما بلدان المشرق العربي - دور في إندلاع هذا الصراع بين هاتين الطائفتين . ورغم ان النزاع الذي كان حول مناطق نفوذ بعض الاسر الطائفية من الدروز والموارنة قد تحول الى إشتباكات دموية في منطقة دير القمر، إلا أن التدخلات الاجنبية قد وسعت رقعة هذا الصدام ليشمل مناطق واسعة من لبنان،وأدى الى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات ، حيث احرقت قصور الامراء الشهابيين وأدى ذلك الى تدخل الدول الاوربية.فقد أوضحت فرنسا (٢٦) ان نظام الامارة لم يعد يستوعب حقوق الطوائف المتنازعة في لبنان ، وعليه اقترحت إنشاء أمارة أخرى كاثوليكية تحت الحماية الفرنسية،وحصول الطائفة المارونية على حقوق الملكية في الدولة العثمانية . وقد كانت فرنسا تسعى لتثبيت تغولها في لبنان بدعوى حماية الطائفة المارونية على غرار ما كانت تدعيه بريطانيا لتبرير نفوذها في لبنان بدعوى حماية الطائفة الدرزية . ولذلك طرحت الدول الاوربية ميثاقاً جديداً عبر عن مصالح هذه الدول التي كانت كل منها تسعى للسيطرة على لبنان ، ويقضي هذا المشروع بتقسيم لبنان الى قائمقاميتين - شمالية - ويتولاها حاكم ماروني - وجنوبية - ويتولاها حاكم درزي- وقد وافق السلطان العثماني على تنفيذ هذا المشروع، ودخل بذلك لبنان في صيغة جديدة .

صيغة القائمقاميتين

كان التبرير الذي استندت عليه هذه الصيغة هو أن الحقد والكراهية بين طوائف لبنان لاتسمح لها بالتعايش في امارة واحدة ، وقد أصبح

نظام القائمقاميتين صيغة نافذة فى سنة١٨٤٢م(٢٧) ، ولكن رغم هذا التبرير إلا أن هذه الصيغة أدت الى تقنين التفرقة وإنهاء حالة التعاقد والتعايش وتقوية عنفوان الطائفية، لانه قد جرى تقسيم لبنان لاول مرة الى منطقتين على أساس طائفى : المنطقة الشمالية مسيحية يحكمها مسيحى ، والمنطقة الجنوبية درزية يحكمها درزى ، فضلاً عن أن هذا التقسيم قد أفرز مشكلة تداخل بين الاهالى مما أنذر منذ بدايته بتجدد الاحتكاكات وإحتمال تطورها الى نزاع بين الطائفتين المارونية والدرزية .

كان لكل قائمقامية مجلس يرأسه قائمقام ويتألف من نائب له ومن قضاة ومستشارين يمثلون الطوائف الرئيسية وقتها وهى :-

الدروز - الموارنة - الروم الارثوذكس - الروم الكاثوليك - السنة - الشيعة - بمعدل عضوين لكل طائفة يكون أحدهما قاضياً ، والاخر مستشاراً ، عدا الشيعة فيمثلون بمستشار فقط، باعتبار ان القاضى السنى يمثل الطائفتين . ويتم تعيين أعضاء هذا المجلس من قبل رؤساء الطوائف المعنية والذى يصبح تعييناً نهائياً ، بعد التصديق عليه من قبل ممثل الدولة العثمانية الاقليمى . وقد استمر نظام القائمقامية حتى عام ١٨٤٠م حينما بدأت المناوشات بين المسيحيين الذين عادوا يطالبون بعودة صيغة الامارة، والدروز الذين عارضوا عودة الامارة . وقد أدى ظهور هذه المطالب الاحتكاكات الناجمة عن تداخل الاهالى من كلا الطائفتين بين القائمقاميتين (٢٨) . وقد تدخل السلطان العثمانى فى محاولة لاعادة تنظيم العلاقة بين القائمقاميتين ، ولكن مانجم عن هذه المحاولة لم يدم طويلاً إذ سرعان ما احتدمت النعرة الطائفية لتتفجر مذابح دامية فى سنة ١٨٦٠م أودت بحياة الكثيرين من الموارنة . وبضغط من الدول الاوربية ، والتهديد بالتدخل (لاسيما فرنسا) لوضع حدٍ للصراع ، قام السلطان العثمانى بحملة بطش وتنكيل واسعة النطاق لمن اعتبرهم مسئولين عن هذه الاحداث (٢٩) . وقد مثلت هذه الاحداث بين الطائفتين نهاية لصيغة القائمقاميتين، حيث عجزت فى السيطرة على النعرة الطائفية ولم تمنع الاحتكاك ، وبالتالى الصدام بين الطائفتين لذلك لجأت الدول الاوربية الى إعادة النظر فى هذه الصيغة ، وعليه اقترحت فرنسا بأن يعتبر لبنان مقاطعة عثمانية يتمتع باستقلال ذاتى يقوم عليها حاكم لبنانى من الطائفة المارونية . وتم تعديل هذا الاقتراح من قبل بقية الدول الاوربية وذلك بأن يكون حاكم لبنان مسيحياً وليس لبنانياً من الطائفة المارونية وسميت هذه الصيغة الجديدة " بالمتصرفية " .

صيغة المتصرفية

نظام "المتصرفية " هو نظام إدارى مستقل يخضع لهيمنة الطوائف المسيحية، والتى تسيطر عليها الطائفة المارونية المستندة على الحماية الفرنسية . وقد ضم نظام المتصرفية بعض المناطق من لبنان الحالى هى

مناطق كسروان ، زحله ، جزين ، المتن ، الكورة ، البترون ، وهي مناطق ذات اغلبية مارونية - بالاضافة الى منطقة الشوف ذات الاغلبية الدرزية (٢٩) .

وتم تعيين نظام المتصرفية للادارة والحكم بصدور النظام الاساسي في سنة ١٨٦١م وجاء هذا النظام وفق أسس كرست التفرقة الطائفية في تكوين مؤسسات الادارة (الدولة) حيث كان الحاكم مسيحياً يعينه السلطان العثماني، ويرأس المجلس الاداري المركزي الذي يتألف من إثني عشر عضواً، سبعة من المسيحيين يمثلون : الموارنة (أربعة أعضاء) والروم الارثوذكس (عضوان) ، والروم الكاثوليك (عضواً واحداً) ، بينما يمثل المسلمين خمسة أعضاء منهم ثلاثة أعضاء من الدروز وعضو لكل من السنة والشيعة (٣٠) .

ورغم ان هذا المجلس لم يتمتع بأى قدر من سلطة التشريع ، والتي كانت من إختصاص السلطة المركزية العثمانية ، إلا أن الصفة التمثيلية لكافة الطوائف الرئيسية منحته سلطة مساعدة الحكم في الشئون الادارية. كذلك تضمنت مؤسسات نظام المتصرفية مجلس قضاة يتألف من سته قضاة يختارهم الحاكم بقرار من الطوائف الست الرئيسية فى لبنان ، ويشرف هذا المجلس على ثلاث محاكم إبتدائية تتألف كل منها من قاضي ونائب له يعينهما الحاكم ومن ستة مرافعين رسميين (محامين) تنتخبهم الطوائف بمعدل وكيل عن كل طائفة من الطوائف الست الرئيسية ، وتخضع أحكام هذه المحاكم للاستئناف في القسطنطينية العاصمة العثمانية ، لذلك بقى هذا التنظيم رغم تركيبته الطائفية جزءاً من التنظيم القضائي العثماني العام .

ويعتبر نظام المتصرفية نظاماً دولياً فى مصدره وطائفياً فى هيكليته، وقد استمر هذا النظام سائداً حتى سنة ١٩٢٥م حينما دخلت تركيا في الحرب العالمية الاولى ،حيث خضع لبنان للاحتلال التركى المباشر . ولكن هزيمة تركيا ضمن دول المحور أدت الى خضوع لبنان السيطرة الفرنسية، هذه السيطرة التى اتخذت صيغة دولية عرف بنظام الانتداب، والذى كان فى حقيقته تنفيذاً لما جاء باتفاقية سايكس بيكو التى ابرمت بين دول الحلفاء اثناء الحرب ،حيث اقتسمت بريطانيا وفرنسا دول المشرق العربى بموجب هذه الاتفاقية . لذلك جاء لبنان من نصيب فرنسا وقد تقنن هذا التقسيم فى سنة ١٩٢٠م بموجب مؤتمر (سان ريمو) والذى اعترف بسيطرة فرنسا على لبنان وفق صيغة الانتداب، التى كانت من أبرز سماتها تعميق النعرات الطائفية بمؤازرتها للطوائف المسيحية لاسيما الموارنة على حساب الطوائف المسلمة . وقد وجدت الطائفة دعماً لا محدوداً من الانتداب الفرنسى الذى اتخذ منها أساساً للحكم والادارة تنفيذاً المبدأ الاستعمارى (فرق تسد) .

الانتداب الفرنسي على لبنان

فرضت فرنسا إنتدابها على لبنان بعد أن قامت بتوسيع أراضيه

لتشمل المناطق الساحلية والداخلية المتاخمة ، ليشمل بالاضافة الى المساحة التى كان يشغلها نظام المتصرفية مناطق أخرى ، كانت تخضع للادارة العثمانية خارج حدود نظام المتصرفية هى : طرابلس - بعلبك - البقاع - راشيا - مما جعل مساحة لبنان المتصرفية تتسع الى ما يقارب العشرة ألف ونصف كيلو متر بالرغم من معارضة أهالى هذه المناطق - وغالبيتهم من المسلمين - للا نضمام الى لبنان تحت نظام المتصرفية لانه يهدد وضعهم ، وربما يؤدى الى فصلهم عن العالم العربى الاسلامى . وهم يعتقدون انهم جزء من سوريا . ورغم ان فرنسا قد أعلنت فى صك الانتداب ان لبنان بموجب نظام الانتداب دولة مستقلة تخضع للانتداب الفرنسى،إلا أن الطوائف المسلمة كانت ترى فى كلمة الاستقلال مجرد ستار لفرض حكم إستعمارى مباشر أشد وطأة من الحكم العثمانى ، بينما وجدت الطوائف المسيحية - لاسيما الموارنة - فى الانتداب الفرنسى ضماناً لحمايتها وإستمرار نفوذها .

كانت التوازنات فى المجتمع اللبنانى عند بداية السيطرة العثمانية سنة ١٥١٦م لصالح الدروز ، حيث كانت منطقة الشوف معقلهم بينما كانت الطائفة المارونية تتركز فى شمال لبنان،ولكنها فى فترة الامارة اللبنانية ، وحينما تولت الاسرة الشهابية مقاليد الامارة ، إتجهت جماعات من هذه الطوائف جنوباً محدثة توازناً مع الطائفة الدرزية ،مالبث أن اختل لمصلحة الطائفة المارونية نسبة للنكبات التى أصابت الدروز وأمراءهم ومشايخهم - لاسيما من أفراد الاسرة الشهابية - والتدخلات الفرنسية بناء على الضغوط الاوربية . وقد توج كل ذلك فى ظل نظام المتصرفية حيث صار حاكم لبنان مسيحياً ، وبالتالى أخذ لبنان طابعاً مسيحياً فعلاً وقانوناً بضمانة الدول الكبرى . أما الطائفة الشيعية فقد كانت تعيش بعيدة عن التطورات،بينما كانت الطائفة السنية تعتبر نفسها جزءاً من الدولة العثمانية،الى أن فرض الانتداب وما تطلبه من ضم قسرى لاراضى طائفة السنة والشيعة ، وهى المناطق الداخلية للبنان الحالى ، لتكون تحت حاكم لبنانى مسيحى تحت الانتداب الفرنسى، وبدأت فرنسا فى ممارسة الانتداب على أساس تمكين النعرة الطائفية، وإستخدمت الطوائف المسيحية فى قمع مقاومة الطوائف المسلمة الضم بالقوة للبنان تحت نظام المتصرفية والذى كان يعرف بلبنان الكبير (دور الحاكم المسيحى) .

أنشأ الانتداب الفرنسى فى لبنان ، خلال الفترة من ١٩٢٠م وحتى صدور الدستور اللبنانى سنة ١٩٢٦م ، لجنة إدارية ثم مجلساً تمثيلياً على أساس طائفى ، الغالبية فيه للطوائف المسيحية - لاسيما الموارنة - على حساب الطوائف المسلمة . وفى سنة ١٩٢٦م (٣١) صدر الدستور اللبنانى. ورغم أنه ، شكلياً ، قد عنى تحول لبنان من دولة لبنان الكبير الى الجمهورية اللبنانية،وتحويل سلطات الحكم الى الهيئات الوطنية،وتحويل حكم المفوض السامى من حكم مباشر الى حكم غير مباشر ، إلا أن المفوض السامى ظل

دستور ١٩٢٦م مشبعة بالطائفية حيث نصت المادة (٩٥) (٣١) منه على ضرورة تمثيل الطوائف تمثيلاً عادلاً، لذلك صدرت كل قوانين الانتخابات اللاحقة مقننة لمبدأ الطائفية وأتخذته أساساً للحكم حيث جاءت المجالس اللبنانية فى أعوام ١٩٢٩م- ١٩٣٤م- ١٩٣٧م- مستوعبة للتمثيل الطائفى استناداً على المادة (٩٥) من الدستور • وتمت إعادة تنظيم لبنان من الناحية الادارية الى خمس محافظات و ١٨ قضاء (٣٢) كانت كما يلى :-

- محافظة بيروت وعاصمتها بيروت •
- محافظة لبنان الجنوبى وعاصمتها صيدا وتشمل أربع أقضية هى صيدا صور - مرجعيون - جزين •
- محافظة جبل لبنان وعاصمتها بعبدا وتشتمل على خمس أقضية هى بعبدا - المتن - كسروان - الشوف - عالية •
- محافظة البقاع وعاصمتها زحلة وتشتمل على أربع أقضية هى: زحلة بعلبك - الهرمل - راشيا •
- محافظة لبنان الشمالى وعاصمتها طرابلس وتشتمل على خمس أقضية هى : طرابلس - عكار - زغرتا - البترون - الكورة •

وقد ظل هذا التنظيم الادارى معمولاً به حتى الآن رغم زيادة عدد الاقضية الى (٢٤) قضاء سنة ١٩٥٤م، والمحافظات الى ست محافظات عام ١٩٧٥م، بإنشاء محافظة النبطية التى تضم اقضية النبطية ومرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا •

وفى بداية الانتداب فرضت فرنسا حكماً مباشراً على لبنان، حيث كان يحكمه حاكم فرنسى يعينه المفوض السامى. ويتولى هذا الحاكم جميع صلاحيات الحكم ، ويمارس هذه الصلاحيات بواسطة ادارات ومصالح عامة تختص بشئون المالية - الداخلية - المصارف - الدوائر العقارية - البريد والبرق •• الخ ويرأسها موظفون يعينهم الحاكم بموافقة الموظف السامى • وسلطة هؤلاء الموظفين مقيدة بموافقة المستشارين والفنيين الفرنسيين ، كما انشأت سلطة الانتداب مجالس إدارية تمثيلية، لمعاونة الحاكم فى تدبير شئون الدولة • ورغم صفتها التمثيلية لكافة الطوائف - حيث كانت تختار عضويتها على أساس طائفى - إلا أن إختصاصاتها كانت إستشارية محضة ، ولذلك كانت فرنسا تحكم لبنان حكماً مباشراً كأى مقاطعة فرنسية • وأستمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٢٦م تاريخ صدور الدستور اللبنانى • ورغم أن هذا الدستور قد نقل السلطات العامة من حيث المبدأ الى الهيئات الوطنية (رئيس جمهورية - مجلس نيابى) إلا أن المندوب السامى كان هو القابض الفعلى على زمام السلطة ، فهو الذى كان يعين فعلياً، ويقيل رؤساء الجمهورية، ويعلق الدستور متى ما شاء، ويحل المجلس النيابى متى ما أراد • ولذلك كان هذا الحكم الوطنى ستاراً لسلطة الانتداب ، السلطة الفعلية الحاكمة فى البلاد، رغم نصوص الدستور التى حددت السلطة التشريعية بمجلس النواب • وقد أستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٣م

في سنة ١٩٤٣م وبانتهاء الانتداب الفرنسي وحصول لبنان على إستقلاله، إقتضى هذا الاستقلال تعديلاً في دستور سنة ١٩٢٦م، وقد تم ذلك في سنة ١٩٤٧م (٣٤) . قضى هذا التعديل بأن يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين، يكون عددهم وكيفية إنتخابهم وفقاً لقوانين الانتخابات المرعية ، وذلك عوضاً عن الاجراء الذي كان سائداً ، حيث كان ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب، ويتم تعيين الثلث الآخر بمرسوم من رئيس الجمهورية وفقاً لقانون الانتخابات لسنة ١٩٤٣م . وقد صدر قانون للانتخابات إستناداً على هذا التعديل، محدداً أعضاء مجلس النواب بخمسة وخمسين عضواً، ممثلين للطوائف المسيحية والاسلامية ذات النفوذ في المجتمع اللبناني . وقد ظل حجم العضوية يتأرجح زيادة ونقصاناً ، حتى صدور قانون الانتخابات لسنة ١٩٦٠م (٣٥) والذي لايزال نافذاً حتى الآن ، وهو يحدد حجم عضوية مجلس النواب (المجلس التشريعي) بتسعة وتسعين عضواً ، منهم عشرون عضواً يمثلون الطائفة المارونية ، وستة أعضاء يمثلون الروم الكاثوليك ، وأحد عشر يمثلون الروم الارثوذكس ، وأربعة أعضاء يمثلون الارمن الارثوذكس ، وعضو يمثل الارمن البروتستانت ، وعضو يمثل الارمن الكاثوليك ، بالاضافة الى عضو يمثل طوائف الاقليات ، أما الطوائف المسلمة فقد جاء تمثيلها على أساس عشرين نائباً يمثلون السنة ، وتسعة عشر نائبا يمثلون الشيعة، وسته نواب يمثلون الدروز ، أي أن جملة التمثيل الطائفي الاسلامي في الجهاز التشريعي خمسة وأربعون عضواً ، بينما بلغ التمثيل الطائفي المسيحي أربعة وخمسين عضواً . كذلك يتم توزيع السلطات القضائية والتنفيذية على أساس طائفي ، كما لعب العرف دوراً قوياً في تكريس الطائفية، حيث أستقر على ترك رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية ، ورئاسة مجلس النواب من طائفة الشيعة ، ورئاسة الوزراء من نصيب الطائفة السنية .

نخلص مما تقدم الى ان المجتمع اللبناني هو مجتمع يرتكز أساساً على الطائفية . ومما يصدق معه القول بأنه مجتمع طوائف، هو قيامه على استقلال كيان كل طائفة، وتكريس هذه الاستقلالية من خلال مجموعة من المؤسسات، التي تباشر وظائف سياسية وإجتماعية ومذهبية بالنسبة لكل طائفة وتستمد مشروعيتها من الدستور والعرف البنانى، مما أضحت معه كل طائفة سيدة نفسها ، وذلك بامتلاكها وسائل الدفاع عن بقائها كطائفة، بذات القدر الذي تملك فيه وسائل الانخراط في المساومات مع الطوائف الاخرى ، على أن تظل مصالح الطائفة مستقلة ومقدسة، ويكون الدفاع عنها واجباً مقدساً . لذلك كان لابد أن يكون إستقلال الطائفة عنصراً كابحاً لسيطرة الدولة على المجتمع . حيث يستتبع إستقلال الطوائف عدم هيمنة الدولة على المجتمع اللبناني أو تمثيله بأكمله ، وفشلها في ممارسة وظائفها اليومية بصورة كلية شاملة وعادلة ، بل تقتصر وظيفتها على ممارسة حد أدنى من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، على أن لا تمس استقلال الطوائف وأن لا تشكل تهديداً لكيانها وذلك ضماناً

لفاعليتها، وحتى هذه الاجراءات لا يتسنى الدولة إعتمادها إلا بعد التفاهم حولها مع الزعامات الطائفية . لذا ووفقاً لهذه الوضعية فالطائفة الاقوى فى زمن ما، تصبح هى القوى المهيمنة نسبية على المجتمع اللبنانى .

إن الهيمنة النسبية للطوائف، سمة أساسية من سمات علاقات المجتمع اللبنانى . فمهما كانت حدة الهيمنة الطائفية فانها لاتلغى الطوائف الاخرى، ولا تخضعها لسيطرتها الكاملة والنهائية ، ولكن تستأثر الطائفة المهيمنة نسبياً بمعظم المقدرات الاساسية للمجتمع اللبنانى، وذلك إستناداً لمنطق الامر الواقع الناتج عن ميزان القوى . وهذا ماحظيت به الطوائف المسيحية - على رأسها الطائفة المارونية - منذ مجئ الانتداب الفرنسى فى عام ١٩٢٠م والسنوات التى تلت ذلك ، وخلال سنوات الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥م عام إندلاع الحرب بين قوى المجتمع اللبنانى .

كان إندلاع الحرب فى لبنان فى عام ١٩٧٥م، بمثابة تنويه عن نضوج وعى الطوائف المسلمة بضرورة تحقيق مطالبها . حيث عانت هذه الطوائف من ظلم تاريخى كرسه الاستعمار الفرنسى، الذى عمد منذ مجيئه على تكريس هيمنة الطائفة المارونية ، ومن ثم بقية الطوائف المسيحية بدرجات متفاوتة، وذلك على زعم ان الطائفة المارونية هى الاكثر عدداً، ومن ثم فإن القاعدة الديمقراطية تقتضى بأن تتولى الطائفة الاكثر عدداً قيادة المجتمع والدولة . لذلك نالت الطائفة المارونية منصب رئاسة الجمهورية ، بينما منحت الطائفة السنية رئاسة الحكومة ، والطائفة الشيعة رئاسة المجلس اللبنانى ، وذلك على أساس الحجم الديمغرافى. ورغم أن الدستور اللبنانى لم يشر الى تقسيم الرئاسات الثلاث بين هذه الطوائف ، إلا أن ميثاق استقلال لبنان لسنة ١٩٤٣م قد جرى على إعتماد ذلك . وبما ان نظام الحكم فى لبنان نظام جمهورى، فهو يمنح الطائفة المارونية الاولوية فى السلطة السياسية فى لبنان ، لذلك لم يحدث منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية ان كان رئيسها من خارج الطائفة المارونية، وهذا بدوره أدى - عملياً - الى أن يكون رئيس الجمهورية ممثلاً الطائفة المارونية وليس لكل اللبنانيين ، حيث لايختاره الشعب بل يختاره مجلس النواب ، والذى يكون خياره محدداً بالطائفة المارونية، رغم ان الدستور اللبنانى قد منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ضاعفها له العرف ، وذلك على إفتراض انه ممثلاً للشعب . وبما ان رئيس الجمهورية أصبح عملياً يمثل طائفته، فقد أدى ذلك الى إمكانية سيطرة الطائفة المارونية على مقدرات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيطرة واسعة ، وقد نتج عن ذلك أن أمتلك الموارنة - على مدى الفترة الفاصلة ما بين الاستقلال وإندلاع الحرب فى عام ١٩٧٥م - المراكز الاساسية فى الدولة مثل رئاسة الجمهورية ، قيادة الجيش ، قيادة اجهزة الامن ، رئاسة القضاء الاعلى الوزارات المهمة ، المناصب الحساسة فى السلك الدبلوماسى الخارجى ، بالاضافة الى رئاسة مجلس الخدمة المدنية الذى يتحكم فى تعيين موظفى الدولة (٣٦) . لذلك شكلت الطائفة المارونية ...

الطوائف المسلمة تعاني من البؤس والفقر والتخلف الاجتماعي،وتردي الخدمات ، وقد كان ذلك نتيجة منطقية لهيمنة الطائفة المارونية . لذلك رفع الجمهور الاسلامي اللبناني شعارات المساواة،إلا انها إصطدمت بهيمنة المارونية المدعومة بالطوائف المسيحية الاخرى،في سياق المساومات ضمن المحور المسيحي ، لذلك وعى الجمهور الاسلامي أن المدخل لبحث شعاراته حول تحقيق المساواة نحو حياة أفضل لكل فئات المجتمع اللبناني،هو تكسير الهيمنة المارونية ، ولذلك كان طبيعياً ان يكون شعاره منذ إندلاع الحرب هو الخلاص من الهيمنة المارونية،وذلك لان إمتلاك الموارنة شبه الكامل لمقدرات الدولة،أدى بهم للتوسع كطائفة على حساب استقلال الطوائف الاخرى ، لاسيما الطوائف المسلمة .

البـــاب الثانـــى

قوى الصراع السياسى فى لبنان

يستند المجتمع اللبنانى فى تركيبته على التعددية الدينية التى تأخذ شكل الطوائف ، حيث تقوم هذه الطوائف بدور الوسيط بين المواطنين اللبنانيين ومؤسسات الدولة اللبنانية . وقد أدركت هذه الطوائف ، ذات الانتماء الدينى المتباين ، ان قبولها المتبادل لوجود بعضها البعض أمر ضرورى للمصلحة المشتركة بينها ، وقد جسدت هذا الادراك من خلال صيغة الميثاق الوطنى المبرم بينها فى عام ١٩٤٣م.حيث تخلى المسلمين بموجب هذا الميثاق عن أى مطمح للاندماج فى وحدة أو إتحاد عربى،مقابل تخلى المسيحيين عن أى شكل من أشكل الضمانات الغربية لوجودهم وإمتيازاتهم. وبذلك مثل هذا الميثاق نشأة الدولة اللبنانية التى لم تكن موحدة من قبل هذا التاريخ،بل كانت عبارة عن طوائف تسعى العيش فى دول مختلفة. حيث كان المسلمون يؤكدون على إسلامية وعروبة لبنان،بينما يؤكد المسيحيون على إنتماء لبنان للعالم الغربى . وقد تمت تسوية هذا الخلاف بأن وضعت فى الميثاق عبارة ((لبنان دولة ذات وجه عربى تستسيغ الخير من الحضارة الغربية)) كما ضمن الميثاق أمرين هامين (٣٧) .

أولهما : ان يقوم الحكم فى لبنان على المشاركة بين رئيس الجمهورية (من الطائفة المارونية) ورئيس الوزراء (من الطائفة السنية)،باعتبارهما ممثلى التيارين السائدين فى لبنان .

ثانيهما : ان لبنان قطر مستقل وعربى.فلا استقلاله إنفصال عن محيطه العربى،ولا عروبته تنتقص من استقلاليته .

وقد لعب الانتداب الفرنسى دوراً أساسياً فى صياغة بنود هذا الميثاق، الذى جاء لمصلحة المسيحيين،على إفتراض أنهم يمثلون الطائفة الاكبر عدداً والاعمق تأثيراً فى البلاد. حيث تمتع المسيحيون- لاسيما الموارنة- بامتيازات سياسية وإقتصادية وإجتماعية عظيمة ، فاقت تلك التى حظيت بها بقية الطوائف الاخرى . وقد وجدت هذه الامتيازات سنداً لها طوال السنوات السابقة لاندلاع الحرب فى لبنان فى عاملين :-

الاول : داخلى ، ويتمثل فى التخلف السياسى والاجتماعى للجمهور الاسلامى،والاضطراب الذى ران محاولاته للتعبير عن قضاياه

الثانى : خارجى ، ويتمثل فى تخلف وتجزئة العالم العربى، وفى (اسرائيل) كنموذج عنصرى وطائفى، يستمد جبروته من القوى الاستعمارية المتحكمة فى المنطقة العربية .

ولكن بدأ هذا السند فى التخلخل بفعل عاملين متداخلين تمثلا فى :-

وعى الجمهور الاسلامى بمقتضيات الاشتراك فى حق المواطنة، وذلك بفعل إنعكاس التطورات السياسية والفكرية والثقافية فى العالم العربى .

وكذلك فى إنتقال الوجود الفلسطينى المنظم من الاردن الى لبنان، عقب الصدام المسلح بين المقاومة الفلسطينية والنظام الملكى فى الاردن (١٩٧٠م- ١٩٧١م) ، فقد أدى وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان، الى تفاعلها مع القوى المضطهده إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً ، وهى القوى التى تنتمى فى معظمها الى طائفة واحدة - الاسلام - وترتبط وطنياً وقومياً بالعالم العربى وتطلعاته . حيث تلقفت هذه القوى المقاومة الفلسطينية ووجد كلاهما فى الآخر عامل قوة وحماية ، لذلك إستطاعت هذه القوى، وبعد بضع سنوات من وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان، أن ترفع مطالب المساواة بين اللبنانيين ، من خلال تحقيق المشاركة المتوازنة فى الحكم ، والتوازن الوطنى داخل الجيش ، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، وأن يلعب لبنان دوره العربى فى إطار الصراع العربى الصهيونى، بالاضافة الى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمناطق اللبنانية المتخلفة (٣٨) .

كان من المتوقع أن تواجه هذه المطالب المعارضة بل الرفض بالقوة من قبل الرأى العام المسيحى ، الذى دفع القوى المسيحية المنظمة لمحاولة الاستفادة قدر المستطاع من تجربة أيلول الاسود (١٩٧٠م- ١٩٧١م) فى الاردن ، وذلك لانها رأت أن وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان، قد أسهم إسهاماً مباشراً فى تنشيط وبلورة الوعى الوطنى لدى الطوائف غير المسيحية وإسناده . وعليه زجت القوى المسيحية بالجيش اللبنانى فى صدام مسلح ضد المقاومة الفلسطينية ، ولكن التفاوت فى توازن القوى لصالح المقاومة المدعومة بالقوى الوطنية اللبنانية ، جعل الانتصار عليها أمراً يكاد يكون مستحيلاً إلا بالاستعانة بعون خارجى . وقد إندلعت المصادمات المسلحة بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبنانى فى أبريل ١٩٧٣م، وبفعل الوساطة العربية ممثلة فى سوريا - مصر - السعودية - الكويت (٣٩) ، تم التوصل الى إتفاق بوقف إطلاق النار . إنبنى عليه عقد إتفاق شامل بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية . وقد نظم هذا الاتفاق العلاقة بين الطرفين، وأقر حق الفلسطينيين فى العمل والاقامة فى لبنان ، كما قنن إنطلاق العمل الفدائى من الاراضى اللبنانية ضد (اسرائيل)، وتسهيل ضمان مرور الفدائيين الفلسطينيين للاراضى المحتلة . وقد أعتبر هذا الاتفاق بمثابة ملحق جديد لاتفاقية القاهرة الموقعة فى نوفمبر ١٩٦٩م (٤٠) لتنظيم

ورغم محاولات تنظيم العلاقات بين الاطراف والكيانات السياسية الفاعلة في الساحة اللبنانية، إلا أن منطق التعامل ظل يشهد تصعيداً للحوار بالعنف والعنف المضاد بين القوى السياسية المتباينة ، والتي تبلورت كبنيان سياسي وتنظيمي بالاندلاع الواسع للحرب في لبنان عام ١٩٧٥م ، حيث أدى إشتعالها الى تبلور هذه القوى في قطبين متناقضين تناقضاً عدائياً ، يؤثر كل تطور يطرأ على أحدهما في تطور الآخر ٠ وتستند قوى هذين القطبين على قوى آخرى إقليمية وعالمية تبادلها التأثير والتأثر ، ولذلك يمكننا تجسيد القوى السياسية المتصارعة في لبنان من خلال فصلين هما :

القوى الداخلية ، والقوى الخارجية ٠

الفصل الاول : القوى الداخلية

ويتضمن عرضاً تحليلياً للاطروحات السياسية والتركيبية التنظيمية، لابرز تشكيلات قوى الصراع السياسي في لبنان ، ذات الثقل السياسي والعسكري والطائفي، ممثلة في أبرز تنظيمات الجبهة اللبنانية ، والحركة الوطنية اللبنانية ، وتطور التحالفات في كليهما باعتبارهما قطبي الصراع الرئيسيين ، بالاضافة الى حركة أمل الشيعية ، ومساهمات الجيش اللبناني في الحرب ، ودور المقاومة الفلسطينية في التطورات التي إكتنفت مسار الحرب ٠

الفصل الثاني : القوى الخارجية

ويشمل على تبيان دور القوى الاقليمية ذات الارتباط التاريخي والحضاري والجغرافي والاقتصادي ، بمجريات الاحداث في لبنان ٠ ممثلة في الدول العربية لاسيما سوريا ، بالاضافة الى تبيان دور القوى الدولية ٠ ممثلة في فرنسا ، والولايات المتحدة ذات المصالح المرتبطة بالابقاء على استمرارية الكيان الصهيوني ، ومن ثم إزكاء المخططات الاسرائيلية الرامية الى إعادة صياغة الوضعية السياسية في لبنان بما ينسجم مع مصالحها وبقائها ٠

الفصل الأول

القوى الداخلية الصراع السياسي في لبنان

أولاً : الجبهة اللبنانية

(١) أبرز أحزاب الجبهة

الجبهة كمفهوم هي إلتقاء مجموعة من الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات السياسية،على مبادئ العمل السياسي المشترك فيما بينها لتحقيق أهداف محددة ، ووفق هذا الفهم جرى تشكيل الجبهة اللبنانية في عام ١٩٧٦م من أحزاب : الكتائب بقيادة بيير الجميل ، الوطنيين الاحرار بقيادة كميل شمعون ، " تنظيم الرهبانيات بقيادة " شربل قسيس ، بالاضافة الى بعض الزعامات المسيحية ذات الثقل السياسي والاجتماعي مثل د. شارل مالك .

يعتبر حزبا الكتائب والوطنيين الاحرار محور الجبهة اللبنانية، رغم وجود بعض التنظيمات الاخرى مثل " حراس الارز " وهو تنظيم صغير معادي العروبة ولسوريا والفلسطينيين،ويدعو للتصفية الجسدية كوسيلة لانهاء وجودهم ، كذلك تضم الجبهة موارنة الشمال بقيادة سليمان فرنجية . ونسبة للهيمنة شبه الكاملة لحزبي الكتائب والوطنيين الاحرار على مواقف الجبهة اللبنانية، فسوف نستعرض فيما يلي السمات العامة لهذين الحزبين من حيث التكوين والنشأة،وتطورات موقف كل منهما في داخل الجبهة .

- حزب الكتائب :

إقتبست صيغة الكتائب من تسمية (الفلانج) (٤١) الاسبانية وتعني الكتائب ، وقد بدأ حزب الكتائب كمنظمة كشفية أسسها (بيير الجميل) على غرار التنظيمات الفاشية . ويؤمن حزب الكتائب بالارتباط الجذري ما بين لبنان والحضارة الغربية، لذلك سعى منذ تكوينه في عام ١٩٣٦م، الى تكريس مفهوم الكيان اللبناني بعيداً عن المحيط العربي إستناداً على أن اللبنانيين يمثلون قومية قائمة بذاتها . وحيث ان حزب الكتائب يعتمد أساساً على الطائفة المارونية فقد أنصب كل نشاطه ، في كيفية الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي

شعارات حزب الكتائب في (الله ـ الوطن ـ العائلة) ٠

عند إعلان لبنان المستقل وفق ميثاق ١٩٤٣م، كان حزب الكتائب من الاحزاب الصغيرة نسبياً وقد ظل كذلك لفترة طويلة ٠ وحينما إندلعت أحداث ١٩٥٨م رأى حزب الكتائب أن تحقيق أهدافه يكمن في مؤازرته لموقف (كميل شمعون) والابتعاد عن خط الدعوة للوحدة العربية ، إلا أن مجيء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية خلفاً (لكميل شمعون) قد وفر المناخ الاكثر ملاءمة لنمو وتطور حزب الكتائب، حيث عمد (فؤاد شهاب) ـ بغية إضعاف منافسة (كميل شمعون) ـ الى تشجيع ودعم حزب الكتائب مما أدى الى إتساع عضويته ٠

إنتهج حزب الكتائب سياسة معادية للوجود الفلسطيني في لبنان ٠ واتخذ مواقف عدائية لانتقال المقاومة الفلسطينية من الاردن الى لبنان، رافعاً شعار إخضاع المقاومة للسلطة اللبنانية، وقد حاول حزب الكتائب تكرار تجربة " أيلول الاسود " ضد المقاومة وذلك بتحريضه لعناصر الجيش للاشتراك معه في صدام المقاومة ، ولكن رجحان كفة ميزان القوى لصالح حركة المقاومة المتحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية ، أفشل هذا المخطط بعد أن كبد حزب الكتائب خسائر جسيمة من جراء تصديه للقوات المشتركة للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ٠ وقد لعب حزب الكتائب دوراً أساسياً في إندلاع الحرب، حينما أقدمت مليشياته في ١٣/ابريل/١٩٧٥م على تصفية ثلاثين مسلماً من اللبنانيين والفلسطينيين، كانوا يركبون بصاً في منطقة عين الرمانه متجهين الى مخيم تل الزعتر الفلسطيني ، وقد كان هذا الحادث بمثابة الفتيل الذي أشعل الحرب في لبنان ، والتي دفعت حزب الكتائب المبادرة بتكوين الجبهة اللبنانية في عام ١٩٧٦م ،

- حزب الوطنيين الاحرار

أسسه كميل شمعون (رئيس الجمهورية الاسبق) بعد إطاحته من رئاسة الجمهورية عقب احداث عام ١٩٥٨م٠ ورغم ان النظام الاساسي للحزب قد حدد هوية لبنان بأنه (دولة عربية) ، إلا أن دخول الحزب للحرب الى جانب حزب الكتائب ، أدى به الى تبني أطروحات حزب الكتائب حول القومية اللبنانية. ويتبنى حزب الوطنيين الاحرار مبدأ تطبيق النظام الكونفدرالي على أساس التجربة السويسرية كصيغة لحكم لبنان ٠ ويعتبر حزب الوطنيين الاحرار من مؤسسي الجبهة اللبنانية بجانب حزب الكتائب والتي رأى فيها أداة لتحقيق هذا المبدأ ٠

(٢) السمات العامة لبرنامج وموقف الجبهة اللبنانية

- ترى الجبهة اللبنانية في لبنان وطناً لحماية الاقليات المسيحية في منطقة الشرق الاوسط ، وضرورة إبتعاده عن العرب ، وإلتصاقه بالغرب ، لذلك صاغت برنامجها السياسي وفق المبادىء التالية :-

* الدفاع عن الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاقليات المسيحية وتطويرها ·

* إعتماد اللامركزية السياسية في لبنان ·

* إخضاع المقاومة الفلسطينية لهيمنة الدولة اللبنانية ·

* العمل على إنسحاب لبنان من جامعة الدول العربية باعتبارها جامعة للعرب والمسلمين ·

وحيث أن أحزاب وتنظيمات الجبهة اللبنانية قد سبق لها وأن منيت بهزيمة نكراء ، على يد القوات المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في أوائل سنة١٩٧٦م(٤٢)، فقد عمدت هذه الاحزاب والتنظيمات - حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها - الى تجميع مليشياتها تحت قيادة عسكرية مشتركة تضم ممثلين عن كافة التنظيمات المسلحة في إطار الجبهة اللبنانية ، وقد اطلق على هذا الذراع تسمية القوات اللبنانية ·

إستفادت الجبهة اللبنانية من التدخل السوري في لبنان في سنة ١٩٧٦م والذي كان تحت شعار حماية نظام الشرعية ، بعد أن كادت القوات المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية أن تلحق هزيمة ساحقة بقوات الجبهة اللبنانية · وقد إستعانت الجبهة اللبنانية بالوجود السوري في لبنان وذلك بترتيب صفوفها، ودعم مقدراتها القتالية والعسكرية، مما مكنها فيما بعد من محاصرة وإسقاط مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا الفلسطينيين مما نجم عنه مقتل الالاف من النساء والاطفال · وقد اختلفت الجبهة اللبنانية مع سوريا لانكشاف علاقة حزب الكتائب مع (أسرائيل)، وتزويدها لمليشيات حزب الكتائب بالسلاح وتوفير التدريب لها ، مما أدى الى خلافات حادة بين الطرفين تطورت الى صدامات مسلحة بين القوات السورية في لبنان وقوات الجبهة اللبنانية في عام ١٩٧٨م . وأدى ذلك الى إحتلال القوات السورية لبعض مواقع نفوذ حزب الكتائب ·

أدت المساعدات الصهيونية لحزب الكتائب الى تنامي قوته العسكرية، مما حدا به للسعي للسيطرة على القوات اللبنانية

حزب الكتائب والرئيس الاسبق ـ سليمان فرنجية ـ أحد مؤسسي الجبهة والذى عارض إقامة علاقات مع اسرائيل ٠ وقد نجم عن هذه الخلافات مصادمات مسلحة بين قوات الطرفين فى عام ١٩٧٨م ٠ وقد وصل الخلاف قمته باغتيال نجل الرئيس فرنجية (طونى فرنجية) وعائلته على يد مقاتلى حزب الكتائب ـ حليفه فى الجبهة ـ مما أدى الى خروج سليمان فرنجية وموارنة الشمال عن الجبهة اللبنانية ٠

كذلك شهدت الجبهة اللبنانية تصدعاً اخراً حينما طغت الهيمنة الكتائبية على الجبهة، وحدوث إختلافات تنظيمية بين حزبي التأسيس، الكتائب والوطنيين الاحرار، تحولت الى صدامات مسلحة بين الطرفين فى عام ١٩٨٠م، نتج عنها اجهاز حزب الكتائب على حزب الوطنيين الاحرار والقضاء عليه عسكرياً ، مع الابقاء على الوجود السياسى لكميل شمعون ـ كرمز مسيحى ـ واعتباره الرئيس الفخرى للجبهة اللبنانية ٠ وبذلك سيطر حزب الكتائب على الامور السياسية والعسكرية للجبهة اللبنانية ، بعد أن فجر صراعات حسمها لصالحه ضد كل من أطراف الجبهة المؤسسين (كميل شمعون وسليمان فرنجية) ٠ وأصبحت أطروحات الجبهة اللبنانية هى ما يراه ويدعو له حزب الكتائب ، لذلك تبنت الجبهة دعوة القومية اللبنانية كما يراها حزب الكتائب ولا ترى فى عروبة لبنان سوى أنه عربى اللسان ، وتؤمن بأن قيام الدولة اللبنانية وفق مفهوم القومية اللبنانية لن يتحقق إلا بإحكام السيطرة المارونية على مقاليد الامور فى المجتمع اللبنانى، ومحاصرة التطلعات الشعبية بشقيها العربى والاسلامى . وذلك بغية تحقيق هدفها الاستراتيجى المتمثل فى إقامة وطن قومى مارونى فى لبنان ، أسوة بالنهج اليهودى فى فلسطين المحتلة ، مما حدا بها للتعاون مع أسرائيل ، وشكلت لها رأس رمح فى الاجتياح الذى قامت به لبيروت فى ١٩٨٢م ـ بغية القضاء على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ٠

تجدر الاشارة الى أن الجبهة اللبنانية لاتضم كافة الاحزاب المسيحية اللبنانية، حيث ظل حزب الكتلة الوطنية بقيادة ريمون أده خارج إطار هذه الجبهة ، رغماً عن انه قد سبق وأن تحالف مع حزبى الكتائب الوطنيين الاحرار لايمانه بمفهوم القومية اللبنانية، مع التحفظ عليها بأن لبنان دولة عربية ذات شخصية متميزة ٠ وقد إعترض حزب الكتلة الوطنية، بل وأدان موقف الجبهة اللبنانية من الحرب فى لبنان، وإتهمه بأنه تنفيذ لمؤامرة خارجية لتقسيم لبنان . كما أدان الوجود السورى فى لبنان مما أدى لتعرض زعيمه (ريمون أده) لمحاولة إغتيال اكثر من مرة ،

ثانياً : <u>الحركة الوطنية اللبنانية</u>

عبارة الحركة الوطنية اللبنانية، هي مفهوم لاطار سياسي يضم القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية . والتي جرى تشكيلها عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧م تحت تسمية (جبهة الاحزاب والقوى الوطنية التقدمية) ، وقد كان تكوينها - وقتها - من ثلاثة تنظيمات هي : الحزب التقدمي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي اللبناني ، وحركة القوميين العرب ، على أساس برنامج يطالب بأصلاحات إجتماعية وسياسية في البلاد . وفي مطلع السبعينات إنضمت بعض التنظيمات والاحزاب لهذه الجبهة مثل حزب البعث العربي الاشتراكي بشقيه - الموالي لسوريا - والموالي للعراق - بالاضافة الى حركة المرابطين (الناصريون المستقلون) ومنظمة العمل الشيوعي، لتصبح بعدها هذه الجبهة تحالفاً واسعاً يضم الاحزاب والتظيمات والقوى الوطنية التقدمية، ويطلق عليها إصطلاحاً تعبير (الحركة الوطنية اللبنانية) .

ويمكن اجمال الملامح العامة لاهم الاحزاب والتنظيمات المكونة للحركة الوطنية اللبنانية في الأتــي :-

- <u>الحزب التقدمي الاشتراكي</u>

أسسه كمال جنبلاط وهو من طائفة الدروز في عام ١٩٤٩م . ورغم إعتماد الحزب في تركيبته على الطائفة الدرزية، إلا أنه يطرح مبادىء الاشتراكية الديمقراطية، التي تقوم على دعوى تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ورغم الانحدار الاسري الاقطاعي لمؤسسه وزعيمه (جنبلاط) ، وإستناد الحزب في عضويته على الطائفة الدرزية ، إلا أن الحزب قد طرح شعارات وإتخذ من المواقف ماخرج به عن الاطار الطائفي، حيث طالب بتعميم التعليم الجميع وإلغاء الالقاب الطائفية ، بل أن زعيمه كمال جنبلاط قد تخلى عن أملاكه الاقطاعية ووزعها على الفلاحين . وينادي الحزب بإنشاء تعاونيات عمل زراعية ، وإقامة مشروع الضمان الطبي، وسن قانون للتعويض للعمال الذين لايجدون فرصاً للعمل .

يتمتع الحزب التقدمي الاشتراكي بعلاقات متميزة مع سوريا، رغم تصديه التدخل السوري في لبنان ١٩٧٦م، والذي كان لصالح رئيس الجمهورية سليمان فرنجية . وقد جاء تصدي الحزب لسوريا ضمن القوات المشتركة الحركة الوطنية والقوات الفلسطينية، حينما كان يشغل زعيمه منصب رئاسة الحركة الوطنية . ويعتبر الحزب

المتعاقبة دوراً أساسياً فى إستمرارية أو زوال هذه الحكومات، مثال حكومة (بشارة الخورى) و (كميل شمعون) التى أدت معارضة الحزب لها الى إسقاطها وإشعال الحرب فى لبنان عام ١٩٥٨م ٠

ظل الحزب التقدمى الاشتراكى يقود كل التحالفات فى لبنان، التى ترمى للدفاع عن الهوية العربية والالتزام العربى اللبنانى، حيث قام بدور رئيسى فى صياغة تحالف الحركة الوطنية اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية ، وكذلك تكوين القوات المشتركة ، التى مثلت الذراع العسكرى لهذا التحالف ، فضلاً عن أن زعيمه قد سبق وأن تولى منصب الامين العام للجبهة العربية المشاركة فى الثورة الفلسطينية ٠ وقد جرى إغتيال زعيمه (كمال جنبلاط) من جراء مواقفه المعادية والصدامية ضد المارونية السياسية ٠ وتم إنتخاب إبنه وليد جنبلاط ليكون زعيماً للحزب ورئيساً للمجلس السياسى المركزى الحركة الوطنية اللبنانية ٠ وتعتبر منطقة الشوف معقلاً رئيسياً للحزب التقدمى الاشتراكى ٠

- حركة القوميين العرب

جرى تكوينها فى عام ١٩٥٤م من مجموعة من طلاب الجامعة الامريكية معظمهم من اللبنانيين والفلسطينيين - كان أبرزهم أحمد الخطيب ، وجورج حبش، ووديع حداد، والذين حددوا هوية الحركة على انها تنظيم قومى عربى يؤمن بأن الوحدة العربية هى طريق تحرير فلسطين ، وتجسد ذلك فى شعارات الحركة والتى جاءت : وحدة - تحرير - ثأر ٠ وقد كان الخط السياسى متأثراً الى درجة كبيرة بإتجاهات الناصرية ٠

وفى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧م اخضعت الحركة نفسها لنقد ذاتى شامل، تخلت على أثره الحركة من منطلقاتها النظرية ، وتبنت الفكر الماركسى اللينينى على أساس فهم جديد للصراع ضد الكيان الصهيونى باعتباره صراعاً قومياً طبقياً ، وليس صراعاً قومياً فقط كما كانت تنادى المنطلقات النظرية السابقة للحركة ٠ وعلى أثر هذا التحول جاء تشكيل حزب العمل الاشتراكى ليكون البديل التنظيمى لحركة القوميين العرب، لقيادة العمل السياسى على مستوى العالم العربى بعد أن إستقرت المنطلقات النظرية للحركة على أساس النظرية الماركسية ، كما جرى تكوين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش وأصبحت عضواً فى حزب العمل الاشتراكى العربى والذى يتولى منصب الامين العام فيه جورج حبش ٠ ونتيجة لخلافات سياسية وتنظيمية انسحبت

يلعب دوراً مؤثراً ومتميزاً فى التصدى لمخططات المارونية السياسية ممثلة فى الجبهة اللبنانية ، وذلك من خلال موقعه فى الحركة الوطنية اللبنانية، وتحددت شعارات حزب العمل فى : تحرير - ديمقراطية - إشتراكية - وحدة · وللحزب عدة فروع فى عدة دول عربية رغم ان ثقله الاساسى موجود فى لبنان · وقد أسهم الحزب إسهاماً فعالاً فى التصدى للاجتياح الصهيونى لبيروت ، ووقف ضد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، وأدان قرار قيادتها الذى قضى بذلك ·

- <u>منظمة العمل الشيوعى</u>

هى تنظيم ماركسى لينينى تكون أساساً من إندماج منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (والتى كانت تضم أعضاء سابقين فى حركة القوميين العرب/لم يشاركوا فى صياغة حزب العمل الاشتراكى العربى) مع حركة لبنان الاشتراكى · وزعيم منظمة العمل الشيوعى هو : محسن إبراهيم · ورغم صغر حجم هذه المنظمة مقارنة ببقية التنظيمات الماركسية إلا أن لها دوراً سياسياً مؤثراً على مستوى تحالف الحركة الوطنية ·

- <u>التنظيمات الناصرية</u>

وجدت المبادىء التى طرحتها ثورة ٢٣/يوليو/١٩٥٢م فى مصر بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر، لاسيما فى مجال الوحدة العربية والقومية العربية، والحرية والاشتراكية تأييداً واسعاً فى لبنان، وقد اشتد هذا التأييد إبان الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨م وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة · وقد أدى قيامها الى تخوف القوى المسيحية خوفاً من أن تمتد تأثيراتها الى لبنان· وإنعكس هذا التخوف فى حدوث الازمة السياسية عام ١٩٥٨م حينما كان (كميل شمعون) رئيساً للجمهورية · وأدت هذه الازمة الى إنزال أمريكى عسكرى على شواطىء لبنان وردت الاشارة اليه آنفاً ·

وقد تعددت التنظيمات التى تنادى بالمبادىء والشعارات التى أطلقها الرئيس جمال عبدالناصر، الى أن وصلت الى حوالى سبع تنظيمات (٤٤) . وحكم هذا التعدد اعتبارات المناطق التى نشأت فيها هذه التنظيمات،والانتماء الطائفى لغالبية هذه التنظيمات رغم الالتزام بالفكر الوحدوى الاشتراكى الذى طرحه عبدالناصر وبممارساته السياسية · ويعتبر التنظيم الشعبى الناصرى وحركة الناصريين المستقلين (المرابطين) بالاضافة الى الاتحاد الاشتراكى العربى أهم هذه التنظيمات

- التنظيم الشعبي الناصري

نشأ هذا التنظيم في منطقة صيدا في الجنوب اللبناني،وتزعمه النائب البرلماني (معروف سعد).وتكاد عضوية هذا التنظيم تقتصر على مواطني منطقة صيدا وينتمون في غالبيتهم للطائفة السنية، وللتنظيم جناح عسكري مسلح بأسم جيش التحرير الشعبي، الذي لعب دوراً كبيراً في التصدي للاعتداءات الصهيونية لاسيما في الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٧٨م . وينادي التنظيم بمبادئ الناصرية بصورة عامة والمتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة العربية . ويرتبط هذا التنظيم بعلاقات وثيقة وتنسيق مع المقاومة الفلسطينية . وقد إقترن إندلاع الحرب في لبنان بالتنظيم الشعبي الناصري،حيث قاد زعيمه معروف سعد مظاهرة سلمية إحتجاجية في ٢٦/فبراير/١٩٧٥م في مدينة صيدا ضد إحتكار شركة (بروتين) للصيد في شواطئ صيدا. لان صيد الاسماك يمثل الرزق والدخل الاساسي لاهالي مدينة صيدا (٤٥). وقد شاركت المدينة في هذه المظاهرة بكافة فئاتها وأحزابها. ورغم الطبيعة السلمية لهذه المظاهرة إلا أن الجيش اللبناني واجهها باطلاق الرصاص مما أدى الى اصابة معروف سعد والتي وضح أنها لم تكن رصاصة طائشة بل أصابة قناص. رغم انه قد سار على رأس هذه المظاهرة بناء على طلب قيادة الجيش لضمان السيطرة عليها، وليؤكد طبيعتها السلمية . وقد توفي معروف سعد متأثراً بجراحه بعد ذلك بعدة أيام، الشيء الذي أدى الى إنفجار الغليان الشعبي وهيأ الوضع الوطني الحرب في إنتظار الحادثة التي تشعل فتيلها . وقد تولى قيادة التنظيم الناصري المهندس مصطفى معروف سعد خلفاً لوالده، والذي تعرض بدوره لعدة محاولات إغتيال لموقفه المناصر الوجود الفلسطيني في لبنان . ويرتبط التنظيم بعلاقات تنسيقية قوية لاسيما في المجال السياسي بالتنظيمات الناصرية الاخرى خاصة الاتحاد الاشتراكي العربي .

- الاتحاد الاشتراكي العربي

يستند في تجربته على تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الشامل)،وفق أطروحة تحالف قوى الشعب العاملة، ويرى أنه مرتبط جذرياً بالاتحاد الاشتراكي العربي في مصر . وقد نشأ هذا التنظيم في منطقة بيروت، وتنتمي غالبية عضويته للطائفة الشيعية ويتزعمه عمر حرب (الامين العام)، بالاضافة الى عبدالرحيم مراد وحسن صبرة . ورغم ان الاتحاد الاشتراكي العربي يعتبر من التنظيمات الصغيرة نسبياً، إلا أن له دوراً فاعلاً في تحالف الحركة الوطنية اللبنانية، وتربطه علاقات قوية بسوريا كما

- حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)

تعبير " المرابطون " هو مفهوم لتنظيم سياسي وعسكري أسسه إبراهيم قليلات عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧م،على أساس مبادىء ميثاق ٣٠ مارس الذي أعلنه جمال عبدالناصر في عام ١٩٦٢م . وقد أصبح هذا الميثاق هو الاساس الفكري لهذه الحركة . وتلتزم الحركة في نهجها بالتراث والمواقف الناصرية،دون ارتباط جذري أو عضوي بتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ومن هنا جاءت صفة الاستقلالية .

ساندت الحركة وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان،وحملت السلاح دفاعاً عنها حينما صادمها الجيش اللبناني في١٩٦٩م،رافعة في ذلك شعار (المقاومة وجدت لتبقى) (٤٦) . وقد لعبت الحركة دوراً مؤثراً في الحياة السياسية اللبنانية ، كما قامت بدور فعال في إطار الحركة الوطنية اللبنانيةفي التصدي للاجتياح الاسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢م،مما أدى الى تلقيها ضربات عسكرية مؤثرة أثرت سلباً على ثقلها العسكري ووزنها السياسي،حيث كانت تشكل قبل ذلك قوة عسكرية وسياسية لها اعتبارات مؤثرة في مجريات الصراع في لبنان .

- الحزب الشيوعي اللبناني

نشأ الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٢٤م في إطار الحزب الشيوعي السوري اللبناني ، والذي كان يقوده ابراهيم يزبك وفؤاد الشمالي وفريد طعمه (٤٧) . وتولى قيادته خالد بكداش في عام ١٩٣٠م . ويقوم هذا الحزب على مبادىء النظرية الماركسة اللينية بفهم يستند على التجربة السوفيتية ؛ لذلك بارك وجهة النظر السوفيتية الموافقة على تقسيم فلسطين،كما إعتمد على التفسير النظري المعتمد من قبل السوفيت وقتها عن مفهوم الامة والحركة القومية باعتبارها حركة برجوازية . لذلك كانت موافقة سلبية من الدعوة لوحدة الامة العربية ، الأمر الذي ترك أبلغ الاثر في تطور التركيبة السياسية والتنظيمية للحزب. وقد نجم عن ذلك موافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني في عام ١٩٤٤م على تحقيق استقلالية الفرعين : السوري واللبناني كأحزاب قائمة بذاتها ، على أن يستمر التعاون بينهما في الشئون السياسية . وتكون الحزب الشيوعي اللبناني بقيادة فرج الله الحلو (٤٨) .

---

(٤٦) د . عبدالوهاب الكيالي ـ الموسوعة السياسية الجزء الثاني. بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر سنة ١٩٨٥م ص (٣٣٣) .

إشترك الحزب الشيوعي اللبناني في الانتفاضة الشعبية المسلحة ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون عام ١٩٥٨م ، التي فجرتها القوى الوطنية اللبنانية المؤيدة لشعارات الوحدة العربية التي أطلقها المد الناصري، رغم أن الحزب قد وقف موقفاً مناوئاً للوحدة بين سوريا ومصر في إطار الجمهورية العربية المتحدة . وأدى هذا التناقض بين الموقف النظري والموقف العملي الى إجراء مراجعة نقدية في المؤتمر الثاني للحزب ، لكل مواقف الحزب السابقة تجاه الصراع العربي الصهيوني،مما أدى الى تبني مواقف إيجابية أدت الى تكوين الحزب لقوات " الانصار " والحرس الشعبي " للدفاع عن المقاومة الفلسطينية والنهج الوطني . وكذلك شارك الحزب في صياغة تحالف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، مما مكنه من توسيع قاعدته الجماهيرية التي وفرت له القدرة في العمل السياسي وفق إطارات شعبية،تمثلت في الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ـ وإتحاد الشباب الديمقراطي ولجنة حقوق المرأة .

رغم إشتراك الحزب الشيوعي اللبناني بفاعلية في بعض فترات الحرب (٧٥ ـ ١٩٧٦م)،إلا أن السمة العامة لاطروحات الحزب قد إتسمت بالتناقض ، فبينما نجد قادته ـ لاسيما جورج حاوي ـ السكرتير العام الحزب،يتحدث عن ضرورة تبني الكفاح المسلح لرد العدوان الفاشي على الحركة الجماهيرية ومواقع التجمعات العربية المسلمة من قبل حزب الكتائب والقوات اللبنانية المدعومة من قبل اسرائيل ، إلا أنه في ذات الوقت يدعو النضال السياسي طارحاً شعار (تحريم حمل السلاح).رغم ان الاحداث قد أكدت تجاوزها لهذا الشعار، فضلاً عن أن الحزب الشيوعي لا يرى في الحرب التي إندلعت في عام ١٩٧٥م سوى (فتنة).ويطالب على أثر ذلك كل الاطراف بحل الخلافات بينها بالحوار السياسي، رغم ان التطور الطبيعي للاحداث آكد أن لجوء حزب الكتائب والقوى المسيحية المتحالفة معها للحرب قد كان الدفاع عن إمتيازاتها ، وبالتالي فان اي حوار سياسي حول هذه الامتيازات غير وارد،مالم تتخل الجماهير اللبنانية ذات الاغلبية المسلمة عن مطالبها بالمساواة في حقوق المواطنه . وقد أدى تمسك الحزب الشيوعي اللبناني باطروحة (النضال السياسي) الى إعتماده على العلنية في العمل السياسي،مما أدى التي تعرض كوادره الى تصفية جسدية شملت بعضاً من أعضاء لجنته المركزية. الامر الذي أثار جدلاً في أوساط عضويته حول جدوى الاستمرار في التمسك بالحوار السياسي،لحل الخلافات مع قوى فاشية لا تعرف غير العنف أداة للحوار .

رغم مشاركة الحزب في التصدي للاجتياح الاسرائيلي لبيروت

- حزب البعث العربي الاشتراكي

هو نتاج لاتحاد بين حزبين هما : حزب البعث العربي الذي أسسه ميشيل عفلق وصلاح البيطار في عام ١٩٤٠م،والذي كان ينادي بالربط ما بين الكفاح ضد الاستعمار على صعيد الوطن العربي،والنضال ضد التجزئة . والحزب الآخر هو الحزب العربي الاشتراكي ، الذي أسسه أكرم الحوراني،والذي كان ينادي بالنضال ضد واقع التجزئة،والمطالبة بتوحيد الوطن العربي وفقاً لمفاهيم إشتراكية . وقد تم التوحيد بين الحزبين عام ١٩٥٢م على مبادىء الحرية والوحدة والاشتراكية ، بمعنى حرية ووحدة الامة العربية وفقاً لمفاهيم الاشتراكية العربية التي تستلهم من التراث العربي أسسها ومضمونها الفلسفي والفكري . ولذلك تجسدت في شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة (٤٩).وقد أصبح الحزب عدة فروع في الوطن العربي لاسيما العراق ولبنان . وكانت قيادته في سوريا وتعرف بالقيادة القومية التي تكون مسئولة لديها كل القيادات القطرية للحزب،وهي أعلى قيادة الحزب في دول القطر العربي المعين . وقد شارك حزب البعث العربي في صياغة الوحدة مع مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، وقد ترتب على قيام هذه الوحدة حل حزب البعث العربي الاشتراكي لنفسه . وبعد ان إنتهت الوحدة بالانفصال تفجرت الخلافات داخل الحزب حول ثلاث قضايا رئيسية بالنسبة لاطروحته الفكرية،تمثلت في : مسيرة الوحدة - طبيعة العمل النضالي - سياسة عبدالناصر تجاه الاحزاب السياسية . حيث أدى حل الحزب الى تناقضات واضحة داخلة،زادها حدة إشكالية تحديد ماهية أسباب الانفصال الذي وقع بين مصر وسوريا عام ١٩٦٢م .

تجسدت التناقضات في الفرعين المكونين للحزب ، أي حزب البعث بقيادة ميشيل عفلق والحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني ، حيث كان الاول يرى ضرورة الاستفادة من أخطاء الماضي ، بينما كان الثاني يرفض تجديد النضال الوحدوي مع مصر . وقد انتهى هذا الصراع بين القيادتين في المؤتمر القومي الخامس للحزب المنعقد في حمص بسوريا الى فصل اكرم الحوراني ومجموعته وكل من ساند تياره ، وابعد بذلك عن القيادة القومية للحزب.مما دفع صلاح جديد (أحد مؤيدي تيار اكرم حوراني) الى قيادة إنقلاب عسكري في ٢٣/فبراير/١٩٦٠م ضد القيادة الذ يقه كذلك استلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق بعد إنقلاب عسكري استمر من يوم ١٧ وحتى٣٠/٧/١٩٦٨م وفي ١٩٧٠م تعرض حزب البعث الحاكم في سوريا لانقلاب عسكري،

التاريخية للحزب ، كما إمتد الخلاف بينهما حول الموقف من القضية الفلسطينية،والمبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني ، وكذلك الموقف من منظمات المقاومة الفلسطينية، والدول الاشتراكية . حيث كان الحزب الحاكم في العراق يتبنى مواقف متشددة ضد أي مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية-لاسيما فكرة المؤتمر الدولي - على عكس سوريا (تخلى الان عن هذه المواقف) . كما كان يهاجم الفرع الحاكم في سوريا، باعتباره متنصلاً من مسئولياته القومية في إعلان الحرب ضد اسرائيل. ويتهم الفرع في سوريا الفرع الحاكم في العراق بأنه نظام دموي فاشي ضد الجماهير العربية في العراق،وأنه لايمثل فكرة البعث . وقد إنعكست هذه الاتهامات المتبادلة على أفرع الحزب في كل الدول العربية التي له فيها وجود - لاسيما لبنان - حيث يوجد في لبنان فرع لحزب البعث الحاكم في سوريا بأسم منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ويقودها (عاصم قانصوة)، وبالطبع فإنها تدعم الرؤية السورية حول الصراع الدائر في لبنان . ورغم انها عضو فاعل في تحالف الحركة الوطنية اللبنانية وقواتها المشتركة، إلا أنها إنسحبت من هذا التحالف حينما تصدت القوات المشتركة التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦م. كذلك يوجد فرع لحزب البعث الحاكم في العراق بأسم حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر اللبناني - ويقوده عبدالمجيد الرافعي . ورغم ان كلا الفرعين يعتمدان في بنيانهما الفكري والفلسفي على ذات المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن مواقفهما السياسية من كافة القضايا - لاسيما على الساحة اللبنانية - يحددها موقف كل من سوريا والعراق من هذه القضايا .

- الحزب السوري القومي الاجتماعي

تم تأسيس الحزب القومي الاجتماعي في ١٩٣٢م على يد أنطوان سعادة ، على أساس الدعوة للامة السورية وإقامة الوطن القومي السوري ، بافتراض يؤكد أن الوطن السوري هو البنية التي نشأت فيها الامة السورية،والذي يشغل ما يعرف جغرافياً بمنطقة الهلال الخصيب ونجمته جزيرة قبرص (٥٠) .

يركز الحزب السوري القومي على علمانية الدولة وإقامة نظام إقتصادي جديد،بما يحقق للامة السورية نهضة قومية إجتماعية ، ويثبت إستقلالها ،بما يمكنها من قيادة الامة العربية . ورغم أن الحزب السوري القومي قد أستمر سرياً ، إلا أن أمره قد كشف من قبل سلطات الانتداب الفرنسي،واعتقل زعيمه انطوان سعاده وتكرر إعتقاله مما دفعه الهروب الي الارجنتين . وتعرض الحزب في

الانعزالي الذي ينادي به حزب الكتائب ، أي الحديث عن الامة اللبنانية . وحينما عاد (انطوان سعادة) الى لبنان عام ١٩٤٧م، قام بتطهير الحزب من القيادات المرتبطة بحزب الكتائب، وعلى رأسها أسد الاشقر والقوى الموالية له . وقد أدت هذه الاجراءات الى حدوث مواجهات بين الحزب وبين حزب الكتائب، انتهت بمهاجمة قوات حزب الكتائب لمطابع صحيفة (الجيل الجديد) التي كان يصدرها " انطوان سعادة ". مما أدى الى أن يرد الحزب السوري القومي بمهاجمة عدة مواقع الشرطة، ومناوشة الجيش اللبناني . وقد لجأ بعدها " انطوان سعادة " الى دمشق وبدأ في محاربة الحكومة اللبنانية من هناك، الى أن جاءت حكومة حسني الزعيم في سوريا والتي قامت بتسليمه الحكومة اللبنانية، التي نفذت فيه حكم الاعدام في يوليو ١٩٤٩م (٥١) .

بعد إعدام انطوان سعادة أصبحت تكوينات الحزب منقسمة بين تيارين ، الاول ، والذي وقف ضد أطروحات ومشاريع الاحزاب المسيحية، وساند مطالب الانتماء العربي للبنان ، يقوده جورج عبدالمسيح . وقد ساند هذا التيار سياسة الرئيس عبدالناصر ضد حلف بغداد . والتيار الثاني والذي يمثله أسد الاشقر كان موالياً لاطروحات حزب الكتائب، ومعادياً لشعارات الانتماء العربي للبنان . وقد ساند هذا التيار حكومة كميل شمعون ١٩٥٨م. استمرت هذه الخلافات في إطار الحزب القومي السوري الى أن تمكن الحزب من عقد مؤتمر عام ١٩٦٩م . الذي أدان فيه كل الممارسات التي اعتبرت (رجعية) والتي عبرت عن نفسها بالعداء العروبة، وأعتبر الحزب ذو منطلقات اشتراكية لاتعادي العروبة، وتساند الثورة الفلسطينية . ورغم حسم هذه المنطلقات على مستوى المؤتمر العام إلا أن هذا الحسم لم يكن نهائياً ، حيث ظهر بعد فترة وجيزة من المؤتمر تياران : الاول يرى ان منطلقات الحزب هي الدعوة للاشتراكية المرتبطة بالعروبة وملتزمة بالمقاومة الفلسطينية ، وقد مثل هذا التيار (عبداله سعادة) . والتيار الثاني : ينادي بالقومية اللبنانية والابتعاد عن العروبة ويساند المارونية السياسية ، وقد قاد هذا التيار (الياس جرجس). وتمخضت المواجهة بين هذين التيارين حول الخط السياسي الواجب اتباعه، عن رفض مجموعة الياس جرجس العمل في إطار تحالف الحركة الوطنية ، بينما التزم التيار الذي يمثله عبداله سعادة ببرنامج الحركة الوطنية . وقد اصبحت لهذا التيار الاغلبية بالتوصيات التي أعلنها مؤتمر الحزب عام ١٩٧٩م، وخاض المعارك مع القوات المشتركة الحركة الوطنية في مواجهة الملبشيات المارونية، مما أدى الى إتساع عضوية هذا التيار على حساب التيار الاخر الذي تضاءل كثيراً،

ثالثاً : حركة أمل الشيعية

كلمة (أمل) هي إختصار لعبارة (أفواج المقاومة اللبنانية). وهي التي مثلت الجناح العسكري (لحركة المحرومين)، التي أسسها رئيس المجلس الشيعي الاعلى فى لبنان الامام موسى الصدر في عام ١٩٧٤م ، بعد اشتداد حدة التذمر وسط أبناء الطائفة الشيعية من جراء الفقر والحرمان الذي ظلوا يعيشونه في معظم مناطقهم فى لبنان،خاصة منطقة جنوب بيروت التى نزح اليها اعداد كبيرة منهم من جنوب لبنان ، إثر الاعتداءات الاسرائيلية. وأصبحت مواقع تجمعات الشيعة فى الضاحية الجنوبية من بيروت تعرف بحزام البؤس . وقد طرحت حركة المحرومين عند تكوينها مبادىء عملها والتى تمثلت فى :-

الايمان الحقيقي بالله ، والايمان الكلى بالحرية الكاملة للمواطن ، وإعلان الحرب بلا هوادة ضد كل أنواع الظلم من استبداد واقطاع وتسلط ، ورفض الظلم الاقتصادى بكافة اشكاله ، وتوفير الفرص لجميع المواطنين ، والتمسك بالسيادة الوطنية ، والدفاع عن سلامة اراضى الوطن ومحاربة الاطماع الاستعمارية التى يتعرض لها لبنان ، والايمان بالمصالح العربية ، والعمل على تحرير الاراضى العربية . وقد اعتبرت الحركة مهمة تحرير فلسطين بالتلاحم مع المقاومة الفلسطينية أحدى مهامها الاساسية (٥٢) .

ولتحقيق هذه الاغراض ، بدأت الحركة في ترتيب أوضاعها بما يمكنها من العمل على تحقيق اهدافها.وساعدها فى ذلك إندلاع الحرب فى لبنان عام ١٩٧٥م، حيث دفعتها الى تكوين مليشيات عسكرية اطلقت عليها أسم أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) . وقد وجدت الحركة وفقاً لما طرحته من أهداف دعماً لامحدوداً من فصائل المقاومة الفلسطينية التى مدتها بالسلاح والتدريب . وعقب إختفاء الامام موسى الصدر حينما كان فى زيارته الى ليبيا عام ١٩٧٦م ، تعرضت (حركة المحرومين) الى تغييرات أساسية ، حيث تضاءل وضع الحركة السياسى، لصالح الوضع العسكرى لمليشيات أمل، والتى اصبحت تمثل الحركة بذاتها ، ولم تعد فقط الذراع العسكرى. ويتولى قيادة حركة آمل الدكتور نبيه برى . وقد ظلت حركة أمل خارج إطار تحالف الحركة الوطنية اللبنانية رغم التنسيق شبه الكامل فى عدة مواقف بينهما ، ولكنها لم تشارك فى أجهزة الحركة الوطنية رغم انها ظلت تساند أطروحات الحركة .

من جراء الصراعات أثناء مجريات الحرب ،بدأت حركة أمل تعبر عن رؤية الطائفة الشيعية كطائفة تسعى لتحقيق وتأكيد ذاتها

رابعاً : الجيش اللبناني

جرى تكوين الجيش اللبناني بعد عام ١٩٤٥م،وقبلها كان الضباط اللبنانيون والسوريون يعملون في قوة واحدة . وقد تسلم العميد (فؤاد شهاب) قيادة الجيش عند تكوينه وظل قائداً الجيش حتى عام ١٩٥٨م . جاءت تركيبة الجيش اللبناني عند تكوينه من اغلبية مارونية،وذلك لانحياز سلطات الانتداب الفرنسي للطائفة المارونية التى سعت الى حكم لبنان . ولذلك جاءت تركيبة الجيش منذ تأسيسه تركيبة طائفية،حيث جرى أن يكون اختيار قائد الجيش من الطائفة المارونية،ورئيس هيئة الاركان مسيحى أرثوزكسي، فضلاً عن تمتع الضباط المسيحيين بالمناصب الاساسية في داخل الجيش (٥٣). ورغم ان الجيش اللبناني قد شارك مع الجيوش العربية الاخرى في حرب ١٩٤٨م ضد اسرائيل ، إلا أنه لم يشارك في حرب ١٩٦٧م أو ١٩٧٣م ، مما ادى الى ظهور اتجاهين أحداهما ـ ويمثله غالبية العسكريين من الطوائف الاسلامية ـ يرى ضرورة التزام الجيش اللبناني بالموقف العربى،والوقوف مع العرب في حالة السلم أو الحرب . والثاني ـ ويمثله الضباط المسيحيين ـ الذين ينادون بتحييد لبنان،ومن ثم تحييد الجيش اللبناني فى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد اخذ هذان الموقفان يستقطبان ضباط وقيادات الجيش اللبناني ، وبلغ الخلاف مداه باتهام القوى الاسلامية داخل الجيش للقيادات العسكرية المسيحية،باستخدام الجيش لمناصرة القوى المسيحية في الحرب الدائرة بين الاطراف اللبنانية. حيث اشارت اتهاماتهم الى ضلوع هذه القيادات فى حادثة اطلاق الرصاص على مظاهرة أهالى صيدا ، الذى نجم عنه إغتيال معروف سعد زعيم مدينة صيدا،فى الحادثة التاريخية التى ادت الى إندلاع الحرب بين كافة الاطراف اللبنانية . وقد أدت مواقف قيادة الجيش المؤيدة للطوائف المسيحية،الى تذمر فى أوساط العسكريين المنتمين للطوائف الاخرى (الاسلامية)،أعبر عن نفسه بالمحاولة الانقلابية التى قام بها العميد عزيز الاحدب ـ المناصر الحركة الوطنية ـ فى مارس ١٩٧٦م (٥٤) . وقد أدى فشل هذه المحاولة وفى ذات الوقت الى تصاعد الاتهامات الموجهة ضد قيادة الجيش اللبنانى،وانحيازها الى أحد فريقى الصراع ، بل ومشاركتها الفعليه فى ضرب القوات الوطنية البنانية والفلسطينية المشتركة الى انفراط الجيش اللبنانى،وإنقسامه الى عدة جيوش موزعة حسب الولاءات والمناطق تمثلت فى : جيش لبنان العربى بقيادة الملازم احمد الخطيب،الذى أعلن نفسه الذراع العسكرى للحركة الوطنية ، وحينما تصدى هذا الجيش للتدخل السورى فى لبنان انشقت منه مجموعة مؤيدة لسوريا تحت تسمية " طلائع جيش لبنان العربى " . وقد خرج من الجيش اللبنانى كذلك مجموعات

تحت تسمية (جيش بركات) وغالبيته من الشيعة، (جيش فؤاد مالك) ، (جيش لبنان جناح زحله) وكلاهما موالى لتنظيمات الجبهة اللبنانية بدرجات متفاوته . هذا بالاضافة للجيش اللبناني التقليدى الذى كان يتزعمه وقتها قائد الجيش (حنا سعيد). كما ان الرائد سعد حداد قد قام بتكوين مليشيات عسكرية من بعض أفراد الجيش اللبناني، تحت تسمية (جيش لبنان الجنوبى) وهو جيش معادى للوجود الفلسطينى ومتحالف مع اسرائيل (٥٥).

لقد كان التأثير الكبير لهذه الجيوش في الحرب بين الاطراف المتصارعة، هو لجيش لبنان العربى بقيادة أحمد الخطيب المناصر للحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، وهو أقوى هذه الجيوش ، رغم ان جيش لبنان العربى قد تكون في يناير ١٩٧٦م من مجموعة من العسكريين - بقيادة احمد الخطيب - إلا أن تمرده قد تبلور بعد فشل انقلاب عزيز الاحدب فى مارس ١٩٧٦م . وقد اتسع تمرد هذه المجموعة التى كانت صغيرة فى بدايتها، بانضمام كثير من العسكريين فى معظم مناطق الجيش اللبناني - لاسيما العاصمة بيروت ومنطقة الجنوب اللبناني - مما أدى الى ان يبلغ حجمه عدة آلاف ، مما مكنه من المشاركة بفاعلية مع قوات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية فى معاركها ضد القوات المسيحية، واستولى جيش لبنان العربى على العديد من مواقع القوات المسيحية فى الشمال وعلى منطقة الجبل . غير ان الطبيعة العفوية التى اتسمت بها عمليات الانخراط فى جيش لبنان العربى أدى الى التعامل معه بالحذر والتشكيك فيه من بعض القيادات الوطنية، مما جعله يقع فى اخطاء اضعفت من فاعليته وبريقه ، الامر الذى سهل عملية اعتقال قائده احمد الخطيب عام ١٩٧٧م، بعد فترة قصيرة من دخول قوات الامن العربية الى كافة المناطق اللبنانية، تنفيذا لقرارات قمتى الرياض والقاهرة الخاصتين بايقاف الحرب فى لبنان .

وبموجب اتفاق شتورا فى يوليو ١٩٧٧م ما بين الحكومتين السورية واللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وافق جيش لبنان العربى على تسليم الثكنات العسكرية التى كان يسيطر عليها فى مناطق الجنوب اللبناني لاسيما صور والنبطية لقيادة الجيش اللبنانى .

ولكن على أثر الاجتياح الصهيونى للجنوب اللبنانى فى مارس ١٩٧٨م، اعاد جيش لبنان العربى تنظيم نفسه على يد المقدم محمد سليم، الذى كان يتولى قيادة جيش لبنان العربى فى المنطقة الشمالية خلال عام ١٩٧٦م . ورغم الملاحقة الحكومية ، والتحفظ السياسى لاغلبية القيادات اللبنانية لمنع تنظيم جيش لبنان العربى ، إلا أن هذا الجيش قد تمكن من ان يستعيد قواه فى الجنوب وأن يشكل الى

على مواقع استراتيجية هامة مثل قلعة الشقيف (أرنون) ، حيث نجح جيش لبنان العربي والمقاومة الفلسطينية، في صد المحاولات الاسرائيلية المتكررة التي تمت وقتها لاحتلال هذه القلعة الاستراتيجية، التي تطل على الارض المحتلة وكبد من خلالها القوات الصهيونية وقوات سعد حداد خسائر فادحة .

ومن جراء الخلاف الذي نشب ما بين سوريا والجبهة اللبنانية لاتهامها بالتعامل مع اسرائيل ، تم الافراج عن الملازم أحمد الخطيب ، حيث عاد وتسلم قيادة الجيش مرة أخرى ، وكذلك استلم كافة المواقع التي انسحبت منها القوات السورية ، وبذلك توسعت مناطق وجود جيش لبنان العربي لتشمل العاصمة والبقاع والشوف والمناطق الشمالية ، بالاضافة الى مواقعه الاساسية في الجنوب .

وقد تعرض جيش لبنان العربي المد والجزر، وفق الوضعية السياسية والعسكرية لقوات الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . وقد شارك بفاعلية في التصدي للاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢م الذي وصل حتى العاصمة بيروت. ورغم ما نجم عن هذا الاجتياح ، إلا أن ذلك لم يؤد الى زوال جيش لبنان العربي ، لان زواله نهائيا سيظل مرتبطاً بإعادة التوازن الوطني في داخل الجيش اللبناني، المستند في تكوينه على التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني .

خامساً : <u>المقاومة الفلسطينية</u>

لجأ الكثير من أبناء فلسطين الى الدول العربية المجاورة من جراء الصراع العربي الاسرائيلي، وسياسة التهجير والطرد التي اتبعتها اسرائيل ضد الفلسطينيين لاسيما بعد حرب ١٩٤٨م، وتشير التقديرات الى ان عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كان في عام ١٩٤٨م حوالي ١٤٠ ألف لاجيء ، وان أول المعسكرات تم إنشاؤها في ١٩٥٢م، وهي مخيمات صبرا - جسر الباشا - الضبية - البارد . وعند إنطلاق الثورة الفلسطينية باعلان الكفاح المسلح في ١٩٦٥م أصبحت هذه المخيمات كالمخيمات الموجودة في الاردن وسوريا - معسكرات للتدريب على السلاح (٥٦) . وقد أدى إنتشار السلاح في يد الكثيرين الى حدوث بعض التجاوزات الفردية، ضخمها الاستعداد العدائي من القوى المسيحية الرافضة أصلاً للوجود الفلسطيني ، كما حدثت بعض الصدامات المسلحة بين المجموعات الفلسطينية المنشقة عن بعضها البعض . وقد أدى تفاقم التجاوزات الى عقد اتفاقية القاهرة ١٩٦٩م ما بين

الفلسطيني المسلح في الاراضي اللبنانية، وسمحت بايجاد نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات ، تتولى موضوع تنظيم وجود الاسلحة وتحديدها . كذلك تضمنت الاتفاقية تسهيل المرور للعمل الفدائي عبر الاراضي اللبنانية، والحصول على مناطق ارتكاز حدودية بالاتفاق مع رئاسة هيئة الاركان اللبنانية .

كان الوجود الفلسطيني المسلح يتركز في الاردن، التي كانت تمثل بالنسبة له القاعدة الاساسية للعمل المسلح، لطول حدود الاردن مع فلسطين، وصعوبة تغطيتها بالحراسة المحكمة، ولملاءمة تضاريسها لحرب العصابات، وبالتالي سهولة التسلل الفدائي منها . ولكن عقب أحداث أيلول الأسود في عمان ١٩٧٠ـ ١٩٧١م إنتقلت حركة المقاومة الفلسطينية بجسمها العسكري والسياسي والجماهيري الى لبنان ، متخذة منه مركزها الرئيسي وقاعدة إنطلاقها، بعد أن اغلقت أمام نشاطها كافة الحدود العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة . وأصبح لبنان بذلك آخر موقع للعمل الفدائي ضد اسرائيل . وقد أدى هذا الانتقال الى إنشاء المخيمات الفلسطينية حول المدن اللبنانية الكبرى من صيدا جنوبا وحتى طرابلس شمالاً مروراً بالعاصمة بيروت .

وجدت المقاومة الفلسطينية عند إنتقالها النهائي الى لبنان الحماية والدفاع من قبل القوى الوطنية اللبنانية، التي سارعت في تكوين الجبهة الشعبية المشاركة في الثورة الفلسطينية، بقيادة كمال جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكي التقدمي . وقد شكلت القوى السياسية التي شاركت في هذه الجبهة، ماعرف فيما بعد بتسمية الحركة الوطنية اللبنانية، التي وجدت في المقاومة الفلسطينية تعبيراً لها ومؤازراً ضد المارونية السياسية المدعومة من قبل القوى المسيحية اللبنانية، وقد تبنت الحركة الوطنية المطالبة بحرية العمل الفدائي، وطرحت شعار المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى ، ولابد من الدفاع عنها ودعمها . وقد أدى وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وتفاعلها مع الحركة الوطنية ـ التي كانت تعبر عن القوى الاجتماعية المضطهده سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وهي القوى التي تنتمي في معظمها لطائفة واحده هي الاسلام . وترتبط وطنياً وقومياً بالمحيط العربي وتطلعاته ـ الى اهتزاز نظام الامتيازات، حيث تلفقت هذه القوى المقاومة الفلسطينية ووجد كلاهما في الآخر عامل قوي وحماية ، لذلك استطاعت هذه القوى ان تطرح بعد سنوات من وجود المقاومة، شعارات المساواة بين الفرقاء اللبنانيين في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

كانت القوى المسيحية ترى في هذا التحالف تدخلاً فلسطينياً في الشئون الداخلية في لبنان ، بل واصبحت بعض المناطق

الموقع فى ٣/نوفمبر/١٩٦٩م (٥٧) التى تراه هذه القوى غير دستورى أصلا باعتبار ان من وقعه ليس رئيس الجمهورية بل هو قائد الجيش ، واذا كان لابد من قبول الوجود الفلسطينى بموجب هذه الاتفاقية فيجب ان لايزيد عددهم عن الـ ١٤٠ ألف نسمة ، وهو تقدير تعداد اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان عام ١٩٤٨م . وإزاء اعتبرته من تجاوزات فلسطينية ، حاولت القوى المسيحية الاستفادة قدر المستطاع من تجربة ايلول الاسود فى الاردن، وذلك باستخدام الجيش اللبنانى لضرب المقاومة الفلسطينية . ولكن تفاوت ميزان القوى لصالح المقاومة المتحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية ، جعل انتصار القوى المسيحية عليها ضرباً من المستحيل، ناهيك عن تصفية وجود المقاومة الفلسطينية، مما دفع بالقوى المسيحية للاستعانة بعون خارجي . وقد بدأت المناوشات فى ابريل ١٩٧٣م، إلا أن القتال إنفجر بصورة حادة فى مايو ١٩٧٣م. وقد تم التوصل بعد الوساطة العربية بين الطرفين، ممثلة فى سوريا ومصر والسعودية والكويت ، الى اتفاق بوقف اطلاق النار إنبنى عليه عقد اتفاق لتنظيم الوجود الفلسطينى، ما بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، اعتبر إمتداداً لاتفاق القاهرة ١٩٦٩م في ذات الخصوص . وقد أقر هذا الاتفاق حق الفلسطينيين فى العمل والاقامة والتنقل فى لبنان ، كما نظم العمل الفدائى المنطلق من الاراضى اللبنانية ضد اسرائيل وتسهيل مرور الفدائيين .

ورغم ذلك واصلت القوى المسيحية محاولاتها الهادفة الى اقحام المقاومة الفلسطينية، فى الصراع السياسى والاجتماعى الدائر بين الاطراف اللبنانية . مستفيده فى ذلك من التجاوزات التى كانت تحدث من بعض مقاتلى فصائل المقاومة الفلسطينية، والتى تعددت فى لبنان وتمثل اهمها فى التنظيمات التالية : حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) - وهى اكبر التنظيمات وتعرضت لعدة إنشقاقات فى لبنان لاسباب متباينة كثيرة أهمها الموقف من الحل السياسى أو الحل العسكرى للقضية الفلسطينية حيث خرجت منها بعض التنظيمات أهمها : حركة فتح المجلس الثورى - بقيادة صبرى البنا (أبونضال) ، وحركة التحرير الشعبية بقيادة ناجى علوش . وتلى حركة فتح من حيث الحجم والثقل السياسى، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ، وهى تنظيم ماركسى خرج عنه تنظيم ماركسى آخر، هو الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة . ثم تلى ذلك تنظيمات الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة احمد جبريل ، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة طلعت يعقوب ، وجبهة النضال الشعبى بقيادة د . سمير غوشه ، بالاضافة الى تنظيم طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) وهى الجناح العسكرى لحزب البعث الحاكم فى سوريا ،

ورغم ان المقاومة الفلسطينية قد ظلت تلعب دور الوسيط، وكانت تقوم بتهدئة الخواطر عقب اندلاع المظاهرات الغاضبة بعد اغتيال معروف سعد في ١٩٧٥م ، فان القوى المسيحية كانت تعد العدة لضرب القوى الوطنية اللبنانية، تمهيداً لتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان ، ولذلك قامت بتنفيذ مذبحة عين الرمانة وقتلت ثلاثين من الفلسطينيين واللبنانيين المسلمين، كانوا يركبون بصاً عائدين الى منازلهم بعد المشاركة في احتفال الثورة الفلسطينية . وقد أدى هذا الحادث الى دخول المقاومة الفلسطينية في الصراع الدائر، حيث خاضت تنظيمات المقاومة الحرب الى جانب تنظيمات الحركة الوطنية لتشابه البرامج والاهداف . وقد أوشك هذا التحالف على الحاق هزيمة نكراء والقضاء على المارونية السياسية، لولا التدخل السوري الذي تم في ١٩٧٦م، تحت شعار حماية الشرعية ممثلة في سلطة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية . وقد تصدت المقاومة الفلسطينية ، بالاشتراك مع الحركة الوطنية ، للتدخل السوري ، كما تصدت للاجتياح الاسرائيلي في مارس ١٩٧٨م واستطاعت ان تلحق به خسائر فادحة عند قلعة الشقيق فيما عرف بمعارك (أرنون). كما صمدت للحصار الاسرائيلي الذي تم بعد اجتياح اسرائيل للاراضي اللبنانية تحت ستار حماية الجليل (شمال اسرائيل) من العمليات الفدائية ، ووصلت قواتها الى العاصمة بيروت. وصمدت المقاومة الفلسطينية لهذا الحصار لفترة طويلة، انتهى بخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المقاتلة من لبنان ، هذا الخروج الذي أدخل حركة المقاومة في مرحلة جديدة من تطورها التاريخي. حيث أدى الى فقدان حركة المقاومة - لقاعدة (دولة مواجهة) تنطلق منها عملياتها ضد اسرائيل، والى اعتمادها بشكل اساسي على قدرات الشعب الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة، لاستمرار المقاومة للاحتلال. وقد تبلور ذلك في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، والتي ادت الى دعم موقف منظمة التحرير الفلسطينية الرامي لايجاد حل للقضية الفلسطينية، على قاعدة الاعتراف بالحقوق المشروعة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . كما أدى خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان الى نشوء العديد من التنظيمات السياسية، والتي استوعبت في معظمها قوى كانت مساندة للثورة الفلسطينية، مثل حركة التوحيد الاسلامي بقيادة الشيخ سعيد شعبان، وحزب الله بقيادة الشيخ محمد فضل الله . ومن جراء الاحتلال الاسرائيلي للبنان تكونت حركة المقاومة الوطنية اللبنانية، والتي كانت على صيغة جبهة عريضة، قادت مقاومة شرسه ضد الاحتلال الاسرائيلي للبنان. واجبرت القوات الاسرائيلية على الانسحاب والانزواء جنوباً فيما اسمته بالحزام الامني في جنوب لبنان، وبذلك عجزت اسرائيل عن تحقيق اهدافها الرئيسة من غزو لبنان، والتي تمثلت في الحاق هزيمة بالقوى الوطنية اللبنانية، وسحق المقاومة الفلسطينية، وتمكين

الفصل الثاني

القوى الخارجية للصراع السياسي في لبنان

يتضمن الصراع السياسي في لبنان دوراً لبعض من الاطراف الاقليمية، ذات الارتباط التاريخي والحضاري والجغرافي بلبنان ، ممثلة في الدول العربية ، أهمها : سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر والعراق . هذا بالاضافة الى الادوار التي لعبتها الجامعة العربية،في اتجاه إيقاف الاقتتال بين الاطراف المتنازعة ، توطئة لحل المشكلة وتسوية الخلافات بين هذه الاطراف ، كما شهد الصراع أدواراً متباينة لبعض القوى الاخرى لاسيما الكبرى،ساهمت ، بشكل أو بآخر في محاولات إيقاف الحرب أو أدت الى اشتداد الصراع في بعض فتراته ، لاسيما وان معظم هذه الدول، خاصة الولايات المتحده الامريكية ، لها مصالح مرتبطة بتوازنات القوى الداخلية في لبنان،تأسيساً على هدفها الرامي الى تأمين إستمرارية دولة اسرائيل، وما يتبع ذلك من صياغة للاوضاع السياسية في لبنان بما يضمن سلامة أمن اسرائيل . وفيما يلي السمات الاساسية للاهداف العامة للقوى الخارجية التي تلعب دوراً أساسياً في مجريات الصراع في لبنان .

أ/ الدور العربي

يتضمن الدور العربي مواقف اطراف عديدة أهمها سوريا، بالاضافة الى المملكة العربية السعودية ومصر والعراق،وكذلك جامعة الدول العربية باعتبارها الاطار العام للمجهودات العربية المشتركة .

سوريا

يعود الارتباط التاريخي بين سوريا ولبنان الى حوالي ٤٠٠ سنة، إذ كانت معظم المؤسسات والهيئات التي تدير الحياة الاجتماعية في كلا المجتمعين مشتركة ، بل ان بعض الاحزاب السياسية كانت تشمل كلاً من سوريا ولبنان ، ولذلك ، ومنذ استقلال لبنان واعلان الميثاق الوطني ١٩٤٣م، ثم قيام دولة اسرائيل ، ظلت سوريا تؤمن إيماناً قاطعاً بأن أمن لبنان هو أمن سوريا.وان كليهما يمثل العمق الاستراتيجي للآخر . وقد وجد هذا الفهم قبولاً لدى الدول العربية وحتى معظم القوى اللبنانية لفترات طويلة ، بل ان الارتباط الوثيق بين سوريا ولبنان،جعل الانتقال ما بين الدولتين خالياً من أي نوع من الاجراءات والموانع،وبذات مستوى الانتقال بين اقاليم البلد الواحد،

عند إندلاع الحرب في لبنان ١٩٧٥م ، إنتهجت سوريا في المرحلة الاولى سياسة توازن دقيقة بين الاطراف المتنازعة • وقد دعمت سوريا البرنامج الاصلاحي ، الذى أعلنه الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ١٩٧٦م الذى كان قد أعد تحت المظلة السورية • والذى أكد إنتماء لبنان العربي،وعدل بشكل طفيف ميزان البرلمان الطائفي،(٥٨)•ولكن عارضت الحركة الوطنية هذا البرنامج لانه لم يحدث تغييراً أساسياً فيما يتعلق بتوزيع المناصب الرئيسية الثلاثة في الدولة، ما بين الموارنة والسنة والشيعة ، ولم يأت وفقاً لطموحات الشعارات التى طرحتها الحركة الوطنية ، لاسيما وأن ميزان القوى كان في صالحها من جراء تحالفها مع المقاومة الفلسطينية • وإزاء هذا الرفض نددت سوريا باستراتيجية الحركة الوطنية وأعلنت دعمها المطلق لسياسة الرئيس فرنجية، المستندة على برنامج الاصلاح السياسى الذى أعلنه. وعندما شنت الحركة الوطنية بمساعدة قوات فصائل المقاومة الفلسطينية هجوماً كاسحاً في قلب منطقة الجبل المارونية ، تدخلت سوريا بقواتها في يناير ١٩٧٦م لاعادة ما أسمته بالتوازن بين القوى السياسية في لبنان، ورغم ان سوريا قد سبق ان وقفت مع المقاومة الفلسطينية في حربها ضد الجيش الاردني إبان ايلول ١٩٧٠م-١٩٧١م، وهددت بالتدخل في الاردن، إلا أن تدخلها في لبنان قد أدى الى حدوث مجابهة عسكرية طاحنة ما بين قواتها وقوات الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، والذى كان تحالفها على وشك الحاق هزيمة نكراء بتحالف القوات المسيحية • وقد أدى هذا التدخل الى إنقاذ القوى المسيحية ، وفي المقابل أدى الى إنحسار الحركة الوطنية وفقدانها لبعض المواقع التى احتلتها القوات المسيحية والقوات السورية ، حيث سقط مخيم تل الزعتر الفلسطيني في يد التحالف القوى المسيحية•• وفرضت القوات السورية هيمنتها الكاملة على مناطق الشمال،وسهل البقاع،بالاضافة الى طريق الشام . وأصبح لايسمح لاى لبناني المرور من والى لبنان على هذا الطريق الا بتصريح من القوات السورية • وقد وجد التدخل السورى معارضة من بعض الدول العربية لاسيما العراق الذى كانت تحكمه خلافاته السياسية مع سوريا • وقد أدت الوساطات لايقاف الاقتتال ما بين القوات السورية وقوات الحركة الوطنية والمقاومة،الى تقنين الوجود السورى بواسطة الجامعة العربية،التى تمخضت وساطتها عن إنشاء قوات الامن العربية والتى شكلت القوات السورية الاساس في تكوينها •

ونتيجة لتداخل عوامل كثيرة محلية وإقليمية، تحول الموقف السورى في لبنان عن دعمه للجبهة اللبنانية، بعد ان ادانتها سوريا بالتعامل مع اسرائيل،وساند أحزاب القوى الوطنية بأسلوب لم يصل الى حد التحالف الاستراتيجي،وإنما حكمته إحتمالات المواجهة مع اسرائيل • اما موقفها من فصائل حركة المقاومة فقد تبنت سوريا منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) ، وكانت لها بعض المآخذ على قيادة منظمة التحرير ، وكلما اشتدت هذه المآخذ كانت تسعى لتحجيم دور قيادة المنظمة • وعند

القوات ، التى حرصت على إعلان عدم تعرضها للقوات السورية الموجودة فى لبنان طالما التزمت بمواقفها . وقد حدثت بعض الاشتباكات بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية ولكنها لم تصل الى درجة المساعدة الفعالة للمقاومة الفلسطينية فى صد العدوان الاسرائيلى ، أو فى الحيلولة دون خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ١٩٨٢م . ولاتزال القوات السورية بلبنان، وتعتقد معظم القوى الوطنية أنه لايمكن التوصل الى حل المشكلة اللبنانية ، ولايمكن إيقاف الحرب الدائرة دون أخذ وجهة النظر السورية فى الاعتبار ، لتأثيرها العميق والحاسم فى مجريات الحياة السياسية فى لبنان، رغم انها قد لا تمتلك كل عوامل الحسم .

المملكة العربية السعودية

إنحصر الدور السعودى فى المساعى الدبلوماسية لاحتواء الصراع وتخفيف آثاره ، وذلك سواء من خلال لجان الوساطة ، أو من خلال تمثيلها الدبلوماسى فى بيروت ، أو من خلال جامعة الدول العربية . وتسعى السعودية لاحتواء الصراع فى لبنان فى الاطار العربى ، وذلك حتى لايؤدى الى حرب صليبية يقوم خلالها المسيحيين بحشد التأييد الاوربى الغربى بما يمكن من إبادة المسلمين . وقد نجح الدور السعودى فى تقنين وجود قوات الردع السورية فى لبنان عبر مؤتمرى القمة المحدودتين فى كل من الرياض والقاهرة ١٩٧٦م ، وذلك بتشكيل قوات الامن العربية التى تشكلت معظمها من القوات السورية . وقد أدى تشكيل قوات الامن العربية الى إستبعاد احتمال تدخل قوات أوربية تحت ستار قوات الامم المتحده، والتى كانت تسعى للقيام بها حماية للمسحيين،حيث كانت قواتهم على وشك تلقى هزيمة نكراء من قوات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية .

مصر

رغم ثقل مصر فى مجريات السياسة العربية ، إلا أن دورها قد إنحصر فى المساعى الدبلوماسية ، بغية عدم تفاقم الخلافات الى مستوى تقسيم لبنان . وقد إعتمدت مصر فى هذا التوجه أساساً على عدم التدخل بالقوة فى لبنان لصالح أى طرف من الاطراف تحت ظلال التوجس من تجربة الجيش المصرى فى اليمن . واستعاضت عن ذلك بالتمسك بصيغة قوات الامن العربية لايقاف الاقتتال الدائر بين الاطراف اللبنانية .

دفع بحوالي ثلاثة آلاف مقاتل ـ متطوع ـ مزودين بالاسلحة في اغسطس عام ١٩٧٦م، للمشاركة مع المقاومة في معركة جبل لبنان للتصدي لتدخل القوات السورية • وفي ذات الوقت قام العراق بحشد قواته على الحدود مع سوريا ، لاجبار سوريا على تخفيض قواتها في لبنان •ويتبنى العراق موقف حزب البعث العربي الاشتراكي ـ القطر اللبناني ـ بقيادة د• عبدالمجيد الرافعي وهو جزء من القيادة القومية لحزب البعث الحاكم في العراق (٥٩) •

جامعة الدول العربية

تصنف جامعة الدول العربية لبنان ضمن دول المواجهة العربية ضد اسرائيل • ورغم ان الجيش اللبناني لم يشارك في حرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م، ولكن نسبة لضرورات حماية الجبهة السورية ، فقد قررت جامعة الدول العربية تحديد دعم مالي للجبهة اللبنانية في عام ١٩٧٤م • وعند إندلاع الحرب بين الاطراف اللبنانية بذلت الجامعة العربية عبر أجهزتها المختلفة : الامين العام ـ مجلس الجامعة ـ مؤتمرات القمة العربية ، مجهودات مقدرة لاحتواء الصراع الدائر في لبنان، وتحقيق الاستقرار والسلام والتصالح الوطني بين مختلف طوائفه، وذلك تواصلاً للمجهودات السابقة التي بذلتها ، حيث تم تحت مظلة الجامعة العربية عقد اتفاقية القاهرة ١٩٦٩م لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، بما يحول دون حدوث إحتكاكات بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . وظلت الجامعة العربية تلعب دوراً أساسياً في تهدئة الخواطر بين الطرفين اللبناني والفلسطيني كلما ظهرت التحرشات بين الطرفين •

وبعد قيام سوريا بالتدخل عسكرياً في لبنان ١٩٧٦م لحماية ما أسمته بالشرعية الدستورية الممثلة في حكومة سليمان فرنجية ، وعند ظهور بوادر مواجهة بين سوريا وبين الدول العربية الرافضة لهذا التدخل ـ لاسيما العراق ، والذي حشد قواته على الحدود السورية ، قررت الجامعة العربية في ١٠/ يونيو/١٩٧٦م دخول قوات عربية مشتركة للقيام بالحفاظ على أمن وسلامة المواطنين تكون بديلة للقوات السورية • وقد جاء تشكيلها من قوات ست دول هي : السودان ، السعودية ، ليبيا ، الجزائر ، بالاضافة الى سوريا التي كانت قواتها تمثل طرفاً في الصراع في لبنان • وفي ٢١/يونيو/١٩٧٦م دخلت قوات الامن العربية الى لبنان وجاء تكوينها من القوات السودانية ، والقوات السعوديه، حيث لم تشارك القوات الجزائرية ، كما ان القوات الليبية كانت أصلاً موجودة في لبنان قبل شهرين من دخول هذه القوات، حيث كانت تلعب دور الوساطة لوضع حد للقتال ما بين القوات السورية وقوات الحركة الوطنية • وقد كان دخول قوات الامن العربية لتحقيق أهداف محددة تمثلت في تأمين الحياة الطبيعية في البلاد ، انهاء

اتفاقية القاهرة وملحقاتها ، وبدء الحوار السياسي لاحلال السلام الدائم فى لبنان (٦٠) .

رغم ان البعض يعتقد ان قرار جامعة الدول العربية بدخول قوات الردع العربية قد كان تقنيناً لدور القوات السورية ، إلا أن القوات السورية وكذلك القوات الليبية ، كانت لا تتلقى تعليماتها من قيادة قوات الامن العربية ، ولكن وجود قوات الامن العربية ، وان اقتصر تمثيلها عملياً على قطرين فقط هما : السودان والسعودية ، قد ساعد على انهاء الحصار السورى البحرى والبرى والجوى للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، بعد ان أدى وجود هذه القوات الى اختفاء الوجود السورى العلنى وظهوره بصورة غير مباشرة بادعاء مراقبة الموقف فقط . كما قامت قوات الامن العربية بايصال الامدادات العربية من وقود وأدوية ومواد غذائية لبيروت الغربية، التى كانت مشلولة تماماً قبل دخول هذه القوات . كما تم فى ذات الاتجاه اعادة ربط بيروت الغربية بالشرقية،وتسهيل إخلاء المناطق التى احتلتها القوات المسيحية . وقد أدى وجود هذه القوات فى محصلته النهائية الى وضع حد للعمليات العسكرية التى كانت دائرة بين أطراف النزاع ، وبالتالى حالت دون أن يتخذ التدخل السورى شكلاً شاملاً ، وما يعنيه ذلك من احتمال تدخل اطراف عربية لمساعدة المقاومة والحركة الوطنية .

رغم الدور الذى لعبته قوات الامن العربية ، إلا أنه لم يحقق الاهداف المعلنة من دخولها ، حيث لم تضع حداً نهائياً للصراع الدائر، كما لم تؤد الى انسحاب القوات السورية من لبنان،أو حتى وضع إتفاقية القاهرة التى تنظم العلاقة ما بين المقاومة الفلسطينية والحكومة اللبنانية موضع التنفيذ ، وذلك بفعل عدة عوامل أهمها ، عدم توحيد الارادة العربية المشتركة تجاه ما يجب ان يتخذ عملياً لانقاذ لبنان من محنته ، كما لم تستطع الجامعة العربية ، سوى عبر أجهزتها المتخصصة أو عبر المجهود الجماعى المشترك فى مؤتمرات القمة العربية ، ان تحمى الحدود اللبنانية من الهجمات الاسرائيلية مما أدى الى اجتياح اسرائيل لجنوب لبنان ١٩٧٨م . وتم الاجتياح الثانى والذى حاصرت فيه قواتها بيروت العاصمة عام ١٩٨٦م . وكانت بذلك أول عاصمة عربية تحاصرها القوات الاسرائيلية .

الـــدور الاسرائيلـــى

عقب الحرب الاسرائيلية العربية عام ١٩٤٨م ، نفذت اسرائيل مخططاً واسعا لضمان اقامة مستعمرات لاسكان اليهود المهجرين اليها . ولم تكن تلك المستعمرات سوى تكنات عسكرية محصنة . وقد جاء اختيار اماكن إقامة

هذه المستعمرات لتكون قرب مصادر المياه • ويعتبر لبنان بصفة عامة مصدراً (٦١) للمياه بالنسبة لجميع الدول العربية المجاورة : سوريا - فلسطين - الاردن - نسبة لارتفاع معدلات الامطار التى تهطل فى لبنان، بالاضافة الى ما تحمله الانهار من حصيلة ذوبان الثلوج على قمم الجبال لاسيما جبل الشيخ، ومن ثم تنحدر فى شكل روافد للانهر التى تنحدر نحو الدول المجاورة • وأهم المياه الجارية هى أنهار : الليطانى - الحاصبانى والاولى والزهرانى ، بالاضافة الى العديد من الانهر الصغيرة والعيون والينابيع • وبفعل هذه الميزات الطبيعية شهدت الحدود اللبنانية مع فلسطين القسم الاكبر من المستوطنات ، فعلى طول الحدود اللبنانية اقيمت اكثر من ستين مستعمرة زراعية صهيونية خلال الفترة من ١٩٤٨م الى ١٩٦٧م(٦٢) . وبذلك أصبحت منطقة الجليل - الحدود الشمالية الفلسطينية مع لبنان - موقعاً استراتيجياً يتطلب الحماية والتحصين من قبل اسرائيل ، لان معظم مصادر المياه فى اسرائيل تأتى من الاراضى اللبنانية كنهر الحاصبانى ، ومن هنا جاءت مبررات اسرائيل للتوسع شمالاً داخل الحدود اللبنانية،تمكيناً لها من التغول والاستفادة من المياه الوفيرة فى الجنوب اللبنانى ، كما انه وعلى الحدود اللبنانية الفلسطينية ولمسافة ٧٢ كيلو متراً يوجد تفوق طبيعى من الجانب اللبنانى الذى يقع فى مناطق مرتفعة،بينما جميع المستعمرات الاسرائيلية المقامة على الحدود من الجانب الفلسطينى تقع فى منخفضات،مع انعدام الحدود الفاصلة الطبيعية ، لذلك فطبيعة لبنان الجغرافية تتيح له ان يلعب دوراً حربياً بارزاً فى اى عمليات موجهةضد اسرائيل • كما ان اسرائيل تستطيع ، اذا ما استولت على جنوب لبنان ، ان تحقق نصراً استراتيجياً يتمثل فى ضمان سلامة الحدود الاسرائيلية عن طريق إنشاء خط دفاعى على طول نهر الليطانى، كما يؤدى ذلك الى كسب مواقع استراتيجية فى صور وصيدا،وفى منطقة جبل الشيخ ووادى البقاع •

لكل هذه الاعتبارات اتخذت اسرائيل سياسة تهدف الى افراغ الجنوب اللبنانى من أهله حتى يسهل ضمه . وفى ذات الوقت ايقاف العمليات الفدائية التى تنفذها المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبنانى • وفى ضوء هذه السياسة ، تعرض الجنوب اللبنانى الى قصف مستمر بالطائرات العسكرية الاسرائيلية عقب كل عملية فلسطينية • وقد ارادت اسرائيل من توقيت القصف بالطيران،الى لفت انتباه اللبنانيين الى ان معاناتهم من جراء ذلك راجعة الى الوجود الفلسطينى فى اراضيهم،وربط ايقاف هذه المعاناة بتحجيم النشاط الفلسطينى فى لبنان.واثر العمليات الاسرائيلية المستمرة براً وجواً وبحراً ، شهد جنوب لبنان نزوحاً واسع النطاق للمواطنين،الذين نزحوا شمالاً حول مدن الجنوب الكبرى والمدن الاخرى فى شمال لبنان لاسيما بيروت•وإزاء تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ضد المستعمرات الاسرائيلية فى شمال اسرائيل ، كثفت اسرائيل من عملياتها الحربية داخل

---

(٦١) عبدالله العاصى ، خطر اسرائيل على لبنان الجنوبى ...

الاراضي اللبنانية لاغتيال بعض قيادات المقاومة الفلسطينية،وضرب قواعد المقاومة الفلسطينية المنتشرة في جنوب لبنان ، كما تعرضت المخيمات العديد من عمليات القصف الجوي الذي أدى الى سقوط عشرات الضحايا .

عند اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥م،قامت اسرائيل بتزويد مليشيات قوات الجبهة اللبنانية بالاسلحة والعتاد الحربي،لمساعدتها في القضاء على القوات المشتركة والمقاومة الفلسطينية . كما قامت اسرائيل باستقطاب الرائد سعد حداد،وأنشأت عن طريقه مليشيات أطلق عليها أسم جيش لبنان الجنوبي،إنتشر مقاتلوه في القرى الحدودية في جنوب لبنان . وقد اكتمل المخطط الاسرائيلي لتحقيق سلامة الجليل وضمان أمن المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين،حينما قامت اسرائيل باجتياح عسكري شامل في جنوب لبنان عام ١٩٧٨م، شاركت فيه قواتها الجوية والبحرية والبرية بما يقارب ثلاثين ألف مقاتل ، واكتسحت كل القرى الحدودية بمشاركة مليشيات سعد حداد،وتصدت لها القوات المشتركة للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وجيش لبنان العربي بقيادة (أحمد الخطيب) عند منطقة قلعة الشقيف ، وهي منطقة استراتيجية حيث تطل هذه القلعة على الاراضي الفلسطينية . وقد فشلت كل المحاولات الاسرائيلية لاحتلال هذه القلعة الاستراتيجية فيما عرف بمعارك (أرنون) . ورغم كبر حجم الاجتياح الاسرائيلي ، الا ان اسرائيل قد فشلت في ايجاد حزام أمني في داخل لبنان لحماية مستعمراتها في الجليل ، ولذلك سعت الى دعم مليشيات القوات اللبنانية لاضعاف القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية وأحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية اللبنانية . ثم قامت اسرائيل وتحت ستار الحفاظ على سلامة وأمن الجليل ، باجتياح شامل كامل للاراضي اللبنانية حتى وصلت الى بيروت العاصمة وحاصرتها بمشاركة القوات اللبنانية المسيحية للقضاء على الثورة الفلسطينية قضاءً نهائياً . وقد تصدت القوات الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية ببسالة فائقة للحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية بعد ان قُطعت عنها كافة الامدادات الطبية والغذائية،ولم تستطع القوات الاسرائيلية مع ذلك اقتحام بيروت الغربية،في الوقت الذي لم تساعد أو تتدخل أي من الدول العربية المجاورة وغير المجاورة للبنان، لمساعدة المقاومة الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية لفك الحصار عن بيروت الغربية . وقد اشترطت اسرائيل لانهاء حصارها خروج المقاومة الفلسطينية .وحماية الاهالي ببيروت ، قررت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات الخروج من بيروت ، وقد تم ذلك بضمانة بعض الدول الغربية وذلك بتوفير الحماية القوات الفلسطينية عند خروجها وحتى وصولها الى البلدان التي وافقت على استضافتها،ومن بينها السودان وتونس التي اصبحت مقراً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أدى خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢م الى دخول الصراع السياسي في لبنان الى مرحلة جديدة سمته العامة استمرار الاقتتال بين الطوائف .

الدور الدولي

يتحدد الدور الدولي في مواقف دول أوربا الغربية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . فقد برز من الدول الاوربية الدور الفرنسي، وذلك باعتبار ان فرنسا هي الدولة التي كانت تستعمر لبنان، وتم تحت مظلتها صياغة الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣م، الذي مثل محور الصراع السياسي في لبنان . وعقب استقلال لبنان حافظت فرنسا على علاقة استثنائية مع لبنان للروابط الروحية والدينية التي تربطها بالطوائف المسيحية اللبنانية . ولكن الدور الفرنسي لم يتعد تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية . وقد حاولت فرنسا في فترات متفاوته أثناء الحرب اللبنانية طرح مشروعات سياسية لاحلال السلام وتحقيق الوحدة الوطنية ولكن لم يكتب لها النجاح حيث حافظت في جوهرها على امتيازات الطوائف المسيحية مع بعض التعديلات الطفيفة . وقد مثلت فرنسا ملجأ للعديد من القيادات اللبنانية التي تركت لبنان من ويلات الحرب، كما شكلت مقراً للعديد من الصحف والمجلات اللبنانية المهاجرة .

اما الدور السوفيتي في لبنان، فقد جاء في إطار الموقف السوفيتي من الصراع العربي الاسرائيلي المناصر للحق العربي والذي يطالب بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة في سنة ١٩٦٧م . ولذلك وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية واليسار اللبناني ودعمها ، بجانب دعمه المعلن سلفاً للمقاومة الفلسطينية . وجاء دعم الاتحاد السوفيتي لليسار اللبناني، على امل خلق نفوذ لمساعدة في ان يلعب دوراً أكبر في الصراع في منطقة الشرق الاوسط . وقد تحفظ الاتحاد السوفيتي على التدخل السوري في لبنان في عام ١٩٧٦م، باعتبار موقفه الداعم للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية . وقد طالب سوريا بالانسحاب لتمكين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية من تسجيل نصر عسكري على القوات اللبنانية (٦٣)

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد لعبت دوراً في الصراع الدائر في لبنان باعتبارها دولة عظمى لها إستراتيجية مبنية على الحد من النفوذ السوفيتي، حفاظاً على المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط . وقد سبق ان قامت الولايات المتحدة الامريكية بانزال قواتها في شواطئ لبنان عام ١٩٥٨ بحجة إعادة التوازن في المنطقة، والذي فقد عقب الوحدة السورية المصرية، وفشل حلف بغداد، وقيام الثورة في العراق، واحتمال امتداد هذا التيار المعارض الى لبنان وما يعنيه ذلك من تهديد لامن وسلامة اسرائيل. ولذلك سعت امريكا لتحجيم دور المقاومة الفلسطينية في لبنان عقب تصفية وجودها في الاردن ، حيث كانت ترى في المقاومة شكلاً من أشكال الإرهاب، وعليه شكلت الولايات المتحده ستاراً دبلوماسياً لحماية وتبرير كافة

إطار التحالف الاستراتيجي بين الدولتين، وتتحدد كل المواقف الامريكية تجاه لبنان إنطلاقاً من المصالح الاسرائيلية في المنطقة، القائمة على التوسع في الاراضي بالقوة . ولذلك ترى أمريكا في ان مشكلة لبنان مرتبطة بقضية الشرق الاوسط ككل ، والتي يجب أن تحل على أساس ضمان وبقاء وإستمرار اسرائيل، حتى وان أدى ذلك الى تقسيم لبنان الى كانتونات أو كيانات طائفية . وتستفيد الولايات المتحدة الامريكية في تبني هذه السياسة من التناقضات العربية والتي تدور في مصلحتها . وقد شكل الموقف الامريكي في الامم المتحدة دعماً للاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، باعتباره مؤدياً القضاء على ما أسمته أمريكا بقواعد الارهاب في لبنان قاصدة بذلك فصائل الثورة الفلسطينية (٦٤)

---

(٦٤) هاشم على محسن - تناقضات المنطق الرئاسي (بيروت - الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع - سنة ١٩٨٥) ص (٨٧) .

(الباب الثالث)

تسوية الصراع السياسي في لبنان

أطروحات قوى الصراع السياسي حول الصيغة المطلوبة للحكم والادارة في لبنان

جاءت صياغة بنود ميثاق ١٩٤٣م والذى يمثل أساس الحكم في لبنان بمثابة تسوية طائفية ، فقد جسد اتفاقاً بين الطوائف المسيحية والطوائف الاسلامية. حيث تخلى بموجبه المسيحيون عن الحماية الاجنبية، مقابل تنازل المسلمين عن مطالبتهم بالوحدة مع سوريا . وقد كان الميثاق خلاصة إتفاق ما بين الزعيمين اللبنانيين (بشاره الخوري أول رئيس للبنان المستقل ، ورياض الصلح أول رئيس الوزراء (رئيسا أول حكومة للبنان بعد الاستقلال) .

لم يكن ميثاق سنة ١٩٤٣م صيغة للتعايش بين الطوائف اللبنانية فحسب ، بل جسد نموذجاً للحكم وأسس المشاركة فيه . ومنذ تشكيل الحكومة الوطنية الاولى بدأت القوى السياسية اللبنانية على مختلف إتجاهاتها، تتنازع في تقييمها لمدى ملاءمة أسس المشاركة في الحكم التي أفرزها الميثاق، إستناداً على المستجدات الموضوعية والذاتية التي طرأت على الاوضاع الطائفية في البلاد في فترة ما بعد الاستقلال . حيث برز إتجاهان ظلا يعبران عن نفسيهما ، كلما اشتدت أزمة الحكم أو تفاقمت (أحداث ١٩٥٨م - الازمة الوزارية ١٩٦٩م - أحداث ١٩٧٣ م)، وهذان الاتجاهان هما :

* الاول :

ينادي بالتمسك بالميثاق باعتباره الصيغة المثلى لحكم لبنان، ويبدى استعداده لتطوير هذا الميثاق لاستيعاب المتغيرات التي طرأت على المجتمع اللبناني . وقد ظل ينادي بهذا الاتجاه أحزاب الطوائف المسيحية وتجمع القيادات الاسلامية السنية ولكنهما يختلفان في كيفية تطوير أو تعديل الميثاق (٦٥) .

* الثاني :

ويرى ان الميثاق قد استنفذ أغراضه، حيث مثل تسوية طائفية تم التوصل اليها تحت ضغط عدم إضاعة الفرصة لحصول لبنان على
إستقلاله ...

أدى الاندلاع الواسع للحرب في لبنان في عام ١٩٧٥م الى الحكم بسقوط ميثاق ١٩٤٣م كصيغة للتعايش بين الطوائف، وكأسلوب لمشاركتها المتوازنة في الحكم . لذلك أفرزت هذه الحرب إجماعاً يكاد يكون قائماً بين جميع الاحزاب، والتنظيمات، والتيارات الدينية، والسياسية، على ضرورة إيجاد صيغة دائمة تصلح لان تكون بديلاً لصيغة الميثاق الوطني - كلاً حسب متطلباته وأهدافه - مما أدى الى تعميق التباينات التي تحولت الى إختلافات وصراعات بين مختلف هذه القوى حول الصيغة البديلة المطلوبة . ولذلك بلورت هذه القوى حلولاً محددة، قدمتها كبديل للخروج من دورات العنف التي اتسم بها الصراع السياسي في لبنان . وقد تجسدت السمات العامة لهذه الحلول في إقامة دولة واحدة بسلطة مركزية، تجسد وحدة لبنان أرضاً وشعباً . يقابل ذلك حل يرى اقامة دولة فدرالية، بسلطة لا مركزية . وتمثل هذه الحلول الطروحات قطبي الصراع - الجبهة اللبنانية والحركة الوطنية ، التي احتوت بشكل أو بآخر ماهو مطروح في مشاريع قوى أخرى، أو من قبل بعض المفكرين والقيادات اللبنانية المستقلة . ورغم ان هذين الحلين يستقطبان الاطروحات العامة للخروج من أزمة الصراع السياسي في لبنان، إلا أن هناك بعض الاطروحات قد طالبت صراحة بالتقسيم .

وفيما يلي استعراض أهم ملامح رؤية كل من الجبهه اللبنانية والحركة الوطنية اللبنانية، لاشكالية الحكم والادارة والصيغة التي ترى فيها مدخلاً لانهاء الحرب وتسوية مشاكل البلاد .

* أولاً رؤية الجبهة اللبنانية :

جاءت رؤية الجبهة اللبنانية لصيغة الحكم والتي جرت صياغتها في شكل برنامج، بمثابة توفيق بين التصورات المطروحة من قبل الاحزاب المسيحية أعضاء الجبهة والتي تضمنت مبدأ متفقاً حوله ، وهو صيغة اللامركزية، ولكنها تباينت فيما بينها حول درجة اللامركزية،

هل تكون اللامركزية ادارية فقط، أم تمتد لتكون لامركزية سياسيه . فقد تقدمت خمس أوراق عمل لاجتماع الجبهة اللبنانية المنعقد في سدة البيرة في ١٩٧٧م من أحزاب الكتائب - الوطنيون الاحرار - الجبهة الوطنية - تجمع الرهبانيات الكاثولوكية - أهل الميثاق والقلم . وقد تناولت هذه الاوراق الاوضاع العامة في لبنان، وصيغة الحكم والادارة المطلوبة ، حيث اتفقت هذه الصيغ على حد ادنى جمع مواقفها ، وتجسد في مطالبتها باللامركزية لتأسيس نظام الحكم عليها؛ ولذلك جاءت صياغة رؤية الجبهة اللبنانية من ثنايا الحوار حول هذه الاوراق (٦٧) .

تستند الجبهة اللبنانية في رؤيتها على ان المجتمع اللبناني هو عبارة عن تركيبة لكيانات وطوائف تختلف حضارياً عن بعضها البعض. لذلك يفتقد المجتمع اللبناني الوحدة في عناصره والتناسق في تركيبته

اجتماعية فقط من حيث وجود عدة طوائف متباينة ، بل هي تعددية ثقافية وعرقية ودينية ولغوية . فهذه التعددية تبلغ حداً تكسب المجتمع اللبناني صيغة التعددية الحضارية . وترى الجبهة اللبنانية إمكانية التعايش السلمي بين هذه التعددية الحضارية، إستناداً على فكرة التنوع في الوحدة التي اطلقتها الجبهة اللبنانية كشعار على نطاق واسع . وتأسيساً على هذه الفكرة صاغت الجبهة برنامجها الذي تضمن المبادىء التالية :ـ

- ان المجتمع اللبناني متعدد الحضارات .
- إقامة نظام سياسي بديل لصيغة ١٩٤٣م على أساس هذه الفرضية، فالتعددية الحضارية تعني تعددية سياسية على مستوى شكل الحكم، ولكن في اطار دولة مركبة متحدة .
- ضمان التعايش السلمي بين هذه التعددية، وبالتالي تجنب الصدام بينها ،وذلك بتمكين هذه الطوائف والكيانات من تولي شئونها بما فيها علاقاتها السياسية مع العالم الخارجي . أي العالم العربي والاسلامي بالنسبة لطوائف المسلمين . والغرب بالنسبة لطوائف المسيحيين .

وتجسد الجبهة البنانية فهمها للتعددية السياسة في صيغة اللامركزية السياسية، التي تعني منح المناطق الطائفية سلطات وصلاحيات محلية، تتجاوز السلطات والصلاحيات الادارية الاعتيادية الممنوحة في اللامركزية الادارية . وتشمل هذه السلطات والصلاحيات نوعاً من التسيير الذاتي أو الحكم الذاتي، الذي يحافظ على استقلالية الكيانات الطائفية في شئونها الخاصة بما فيها علاقاتها الخارجية . ولذلك ترى الجبهة اللبنانية ان صيغة اللامركزية السياسية هي الصيغة الامثل لادارة التعددية الحضارية في المجتمع اللبناني على ان تقوم على مبدئين هما :ـ

* مبدأ الاستقلال الذاتي في الطوائف

حيث يضمن هذا المبدأ للطوائف الموجودة الحق في ان تحكم نفسها بنفسها ، وذلك بأن يكون لها قوانينها، ومؤسساتها السياسية في إطار الدولة .

* مبدأ المشاركة

بمعنى مشاركة هذه الطوائف والكيانات السياسية في الادارة السياسية للدولة، من خلال المجلس التشريعي الذي تتمثل فيه هذه الكيانات بصورة متساوية بما يحقق الاتي :ـ

- تكوين مجلس رئاسى - بدلاً عن رئيس الجمهورية - فى قمة السلطة التنفيذية المركزية ويتخذ قراراته بالاجماع . لذلك فالمركزية السياسية فى اعتقاد الجبهة اللبنانية تمثل الصيغة المثلى لتنظيم العلاقات السياسية بين الطوائف ، لانها تسمح بوجود هذه الطوائف ككيانات سياسية، وقانونية، ودستورية معترف بها، مستقلة فى مناطقها الخاصة، وتشارك فى حكم الدولة . ولذلك تدافع الجبهة اللبنانية عن اللامركزية باعتبارها صيغة توحيدية تؤمن حريات الطوائف وتحافظ على وحدة الدولة .وتدعم هذا الطرح باعلان أن هذه الصيغه لا يمكن ان تفرض ، بل يتطلب تنفيذها الاتفاق عليها بين المسيحيين والمسلمين ، لان الانفراد بتطبيقها - حتى وإن استند على القوة العسكرية - سيؤدى حتماً الى التقسيم .

إن رؤية الجبهة اللبنانية حول الشكل المطلوب لنظام الحكم والادارة فى لبنان ،تحتمل الكثير من النقاش سواء من حيث فكرتها الاساسية المتمثلة فى التعددية الحضارية ، أو من حيث شكل الحكم والادارة الذى اقتضه هذه الفكرة ، وذلك إنطلاقاً من هدف تحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى لبنان . فالتعددية الحضارية التى تراها الجبهة اللبنانية فى تركيبة المجتمع اللبنانى ، تعنى أن الحضارة هى مجموع الانجازات والمكتسبات الانسانية الراقية - وهذا يعنى أن بلبنان سبعة عشر حضارة هى مجموع عدد الطوائف المعترف بها قانوناً وواقعاً . فهذه الفكرة يصعب الدفاع عنها ، فالمجتمع اللبنانى لا يتصف بالتعددية الحضارية بل أن كافة الطوائف اللبنانية تشارك فى حضارة واحدة هى الحضارة العربية . بل ان هذه الطوائف قد لعبت أدواراً مؤثرة فى تكوين هذه الحضارة ، حيث قامت الحضارة العربية على أيدى الكثير من أبناء هذه الطوائف . واذا كانت التعددية السياسية التى تتطلبها التعددية الحضارية،تحقق المشاركة فى الحكم بصورة متكافئة بين مختلف الطوائف،حتى لايكون الحكم حكراً على طائفة دون الاخرى ، وذلك عن طرق تعادل التمثيل الطائفى فى مؤسسات الحكم، إلا ان هذه الصيغة للحكم ليست الا تطويراً لازمة الحكم ، فهى قد تؤمن استقلالية كل طائفة فى منطقتها ولكنها لا تحول دون الاصطدام بين هذه الطوائف على صعيد الحكم المركزى، لان القضايا الخلافية بين الفرقاء اللبنانيين متعلقة أصلاً بمبادىء وتخطيط السياسة العليا داخلياً وخارجياً ، وهذه ستظل ضمن صلاحية الحكومة المركزية باعتبارها تمثل القضايا المشتركة بين الطوائف . لذلك، حتى وإن تم الاتفاق على صيغة اللامركزية السياسية فان اشكالية المشاركة فى الحكم لن تجد تسوية أو حلاً إن تمت على اساس طائفى ، بل ستظل مسألة المشاركة مطروحة . فالطوائف

الطوائف المسيحية طوال السنوات الماضية ، مما ترك أثراً بليغاً تجسد فى المفارقة فى التنمية فى المناطق الاسلامية والمناطق المسيحية لصالح الاخيرة ، فضلاً عن أن الاخذ بصيغة اللامركزية السياسية ربما تؤدي الى نتائج خطيرة قد تصل الى درجة تقسيم لبنان، فى حالة عجزها عن تحقيق مشاركة حقيقية فى الحكم • وهذا أمر وارد فى ظل اللامركزية السياسية التى تطرحها الجبهة اللبنانية، لذلك تعارضها الحركة الوطنية باعتبارها خطوة نحو التقسيم •

* رؤيـــة الحركة الوطنية :

تبنى تنظيمات الحركة الوطنية رؤيتها لنظام الحكم والادارة، على أساس رفض صيغة اللامركزية السياسية المطروحة من الجبهة اللبنانية ، وذلك على قاعدة التمسك بوحدة لبنان أرضاً وشعباً • وترى فى صيغة اللامركزية مقدمة لتقسيم لبنان ، لانها تفرز كيانات طائفية ، حيث تتطلب بالضرورة تغيير شكل الدولة من دولة واحدة موحدة الى دولة مركبة • وهذا التحويل لا يعتبر توحيداً أو صيانة أو تمتيناً للتوحيد ، بل هو تقسيم المجتمع اللبنانى ذى التركيبة الطائفية • فالحركة الوطنية ترى فى اللامركزية السياسية بذرة للتقسيم لتكريس الواقع التقسيمى الذى أفرزته الحرب ، فضلاً عن أن الحركة الوطنية ترى أن صغر حجم لبنان لا يسمح بانشاء كيانات منفصلة عن بعضها البعض ومستقلة ذاتياً ، بينما هذه الكيانات تشترك فى وحدة الحضارة والهوية القومية الواحدة •

ترى الحركة الوطنية بأن لبنان جزء من المجتمع العربى وجوداً ولغة وحضارة وهوية قومية ، لذلك ، ورفضاً لصيغة اللامركزية السياسية المؤدية حتماً الى قيام دويلات طائفية تقضى على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ، تتمسك الاحزاب والهيئات المنضوية تحت صيغة الحركة الوطنية ، وتلك التى تدور حولها ، بوحدة الدولة ووحدة السلطة السياسية • وتأسيساً على ذلك تطرح الحركة الوطنية ثلاثة محاور لتغيير النظام القائم للخروج من الازمة وتتمثل هذه المحاور فى الاتى :-

أولاً : الغاء الطائفية السياسية :

بمعنى الغاء طائفية الرئاسات الثلاث،رئاسة الجمهورية مجلس الوزراء - مجلس النواب • والغاء طائفية الوظيفة فى الادارة والقضاء والجيش،تحقيقاً المساواة التامة بين جميع المواطنين،ودون أى اعتبار للمذهب أو الدين بل على أساس الكفاءة والجدارة •

ثانياً : الاخذ بمبدأ العلمنة :

العلمنة كمفهوم مطروح من الحركة الوطنية، لاتعني فصل الدين عن الدولة وفقاً لما افرزه الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية في أوربا (الكنيسة والملك) ، بل تقصد بها حل الطوائف ككيانات ذات حقوق ومصالح وقوانين ومحاكم خاصة . فالعلمنة تعني الحد من توزيع السلطات السياسية على الطوائف، وتطبيق مبدأ المساواة التامة بين جميع المواطنين أمام القانون بغض النظر عن الطائفة، واصدار نظام موحد للاحوال الشخصية يطبق على جميع اللبنانيين - مسيحيين كانوا أم مسلمين (٦٨)

ثالثاً : تطوير النظام السياسي:

يتضمن تصور الحركة الوطنية لتطوير النظام السياسي ، برنامجاً أسمته البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي ، الذي ضمنته اسساً للاصلاح السياسي جاءت كما يلي :-

- اصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي

وذلك على مستوى المجلس النيابي والمجلس الاداري ،... وتحقيق الاصلاح الديمقراطي على المستوى النيابي باعتماد قانون انتخابات جديد يقوم على الغاء الطائفية السياسية، وإخضاع النواب للمراقبة، والمحاسبة، والغاء الضمانات المالية للنواب . اما اصلاح التمثيل الاداري فيقصد به اصلاح النظام الاداري المحلي، وذلك بوضع تنظيم اداري جديد يكون تعبيراً عن الواقع الاجتماعي ويتم ذلك بتقسيم لبنان الى عشر محافظات ، وانشاء مجالس محلية منتخبة لمدة أربع سنوات، وتنظيم أوضاع البلديات (٦٩) .

- اصلاح السلطات العامة :

ويأتي ذلك بحصر صلاحية التشريع بمجلس النواب، وتحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب، وتكوين مجلس دستوري منتخب يسمى مجلس النشاطات اللبنانية الاساسية، يمنح صلاحية المشاركة في اقتراح ومناقشة القوانين، والاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية . اما رئيس الوزراء فتتم تسميته بواسطة مجلس النواب، على ان يمنح صلاحية تسمية وزراء حكومته ، ويرأس

رئيس الجمهورية اجتماعات مجلس الوزراء على أن يتولى رئيس الوزراء إدارة هذه الاجتماعات (٧٠)

- اصلاح السلطة القضائية :

وذلك بتحقيق مبدأ استقلالها، وتحديد مجلس القضاء، كسلطة وحيدة لتطبيق القضاء، وتولى كل ما يتعلق بشئونه ، وإنشاء محكمة عليا دستورية ، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء، وحصر صلاحية المحاكم العسكرية فى محاكمة العسكريين .

- اصلاح الادارة :

باعادة تنظيمها، وتبسيط أجهزتها، وتطبيق قانون الثراء غير المشروع على جميع القائمين بخدمة عامة ، سياسيين وإداريين، على أن يختص مجلس الخدمة المدنية بصلاحية تعيين جميع موظفى الادارة، والمؤسسات العامة ، بإستثناء المديرين العامين والسفراء وقادة وضباط وأفراد الجيش ، وإنشاء هيئة للرقابة العليا على الخدمة المدنية .

- اعادة تنظيم الجيش :

بالغاء الطائفية فى مجال التنظيم الداخلى الجيش، وإخضاعه خضوعاً تاماً للسلطة السياسية، وإنشاء مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية ، يضم فى عضويته رئيس الوزراء، والوزراء، المختصين، ويكون مختصاً بوضع السياسة العسكرية للدولة، واعداد خطط الدفاع، بالاضافة الى تحديد أوجه إستخدام الجيش ، على ان يتم تشكيل مجلس قيادى للجيش يتكون من قائد الجيش ورئيس الاركان وقادة الاسلحة والمفتش العام للجيش ، ويختص بكل ما يتعلق بشئون ضباط أفراد الجيش .

- تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية :

وذلك بوضع قانون ديمقراطى يكفل حرية تشكيل الاحزاب، والنقابات، والجمعيات والاندية من كل قيد سياسى ، ومنح الموظفين حق التنظيم النقابى، وكفالة الحريات الصحفية .

* إنتخاب جمعية تأسيسة من مائتين وخمسين عضواً ، على أساس لا طائفى، تتولى قيادة حوار وطنى واسع حول هذه

يتضح من تبيان بنود البرنامج المرحلي لاصلاح النظام السياسي الذي تطرحه الحركة الوطنية، أنه برنامج مؤقت، ولا يمثل رؤية نهائية ، لان الحركة لم تتعرض فيه لشكل الدولة وبنياتها الدستورية • وربما يعود ذلك لقناعة تنظيماتها المبدئية المتمثلة في وحدة لبنان أرضاً وشعباً ، وما يعنيه ذلك من إقرار لنظام الدولة الواحدة القائم على أساس من المركزية السائدة الان في لبنان، مع ضرورة اصلاحه وتطويره وتقويته •

ورغم ان تنظيمات أحزاب الجبهة اللبنانية تتفق بشكل عام مع دعوة الحركة الوطنية لتطوير اصلاح النظام السياسي، إلا أنها تختلف مع الحركة حول مفاصل تجسيد هذا الاصلاح أو التطوير ، لاسيما في بعض تفصيلات التمثيل النيابي، وإختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقيادة الجيش ، حيث لا تقبل الجبهة اللبنانية أي مساس بوضعية هذه الوظائف • وفي إطار الحركة الوطنية هناك بعض التنظيمات المتحالفة معها تتحفظ حول المحور الثاني للاصلاح الذي تدعو له الحركة الوطنية والمتمثل في العلمنة ، باعتبار أن هذا المفهوم غريب عنها أصلاً وموضوعاً وبيئةً وواقعاً ، فهو مشكلة كنسية نتيجة للصراع بين الكنيسة والدولة ولكن لايوجد في الاسلام تناقض أو صراع بين مصدرين للسلطة ، فهذه الفئات ترى أن العقيدة الاسلامية القائمة على التوحيد قد بلورت صيغ تحقق صفة التكامل بين الجوانب الروحية والمادية للانسان، وتجعل كل منها ضرورياً للاخر •

بمضاهاة أطروحات الجبهة اللبنانية بما تراه الحركة الوطنية حول الصيغة المطلوبة لنظام الحكم ، يتضح لنا إستحالة الحوار بين هذين القطبين، لتمسك كل منهما بالمبادىء التي يرى فيها صيانة وحفاظاً على مصالحه أو تطلعاته • ويمكن التثبت من ذلك من تبيان البون الشاسع بين مطالب الجانبين، والاستحالة العملية للتوفيق بينهما • فالحركة الوطنية صاغت رؤيتها على قاعدة وحده لبنان أرضاً وشعباً ، وإعتماد عروبة لبنان كمدخل للاصلاح • وتتمسك بنظام الدولة الموحده ومركزية السلطة السياسية، باعتبارها تجسيداً لوحدة الدولة • وترى ان صيغة اللامركزية مقدمة لتقسيم لبنان أرضاً وشعباً • وتستند اطروحات الجبهة اللبنانية على فكرة التعددية الحضارية المجتمع اللبناني ، وعدم انتمائه قومياً بصورة موحدة ، ولا تقبل بانتماء لبنان العربي كمدخل للحوار، وتطالب باللامركزية باعتبارها انعكاسا للتعديدة الحضارية ، على افتراض ان هذه الصيغة هي الضمانة لوحدة لبنان، وصيانته من التقسم، لان وحدة لبنان في

لذلك وجدت الحرب عوامل لاستمرارها في هذه الخلافات

امكانية تسوية الصراع السياسي في لبنان :

من خلال استعراض التركيبة الاجتماعية والسياسية في المجتمع اللبناني يتضح ان أزمة النظام السياسي في لبنان ليست في التعددية الحزبية التي إتسم بها العمل السياسي ، بل هي أزمة عضوية متأصلة في التركيبة الاجتماعية ، لان نظام تعدد الاحزاب يقتضي بالضرورة توزيع القوى السياسية بين عدد من الاحزاب أو التنظيمات السياسية ، ترتبط فيما بينها بدرجة من الولاءات المشتركة،مع وجود اتفاق عام بينهما يعبر عن الرضاء العام في المجتمع . وهذا الاتفاق هو ما تستند عليه مشروعية السلطة القائمة ، بينما الصراع السياسي في لبنان يجسد مشكلة وطن منقسم الى طوائف في ظل صيغة خاطئة للوفاق الوطني ، ويتحكم الولاء الطائفي الى درجة كبيرة في الولاء الحزبي ، بل ان معظم الاحزاب لاتكاد تستطيع ان تمتد الى خارج الاطار الطائفي وذلك لضمان فاعليتها ونفوذها . رغم النجاح المحدود لبعض الاحزاب اليسارية ، حيث تعبر هذه المحدودية عن نفسها في الواقع العملي عن تأثير محدود نسبياً في الصراع السياسي .

ورغم انه يكاد يكون هناك إجماع بين الطوائف المتناحرة حول عدم صلاحية ميثاق ١٩٤٣م ،كأساس للحكم بالشكل الذى هو عليه ، إلا أن المواقف المتخذة بين الاطراف المتصارعة حول المشاريع البديلة،لاتزال بعيدة عن بعضها البعض . ولتبيان مداخل الحوار لتقريب الشقة بين وجهات النظر في ظل الصراع السياسي المتسارع في وتائره ، والمتباين في مواقف أطرافه الى درجة التناقض أحياناً ، هناك بعض الحقائق لابد من التأمين عليها عند البحث عن مدخل لانهاء دورات العنف التي ظل يشهدها المجتمع اللبناني لانها مثلث إفرازات الحرب المتجددة في لبنان ، وأهم هذه الحقائق هي :-

- ان الصراع السياسي في لبنان لايشكل نمطاً للصراع بين أقلية وأغلبية،أو بين أقلية وسلطة مركزية . فرغم إستخدام الطوائف المسيحية السلطة المركزية ولجيش الدولة في صراعها ضد الطوائف الاسلامية،إلا أنه وبالامتلاك الواسع للقوة العسكرية لدى كافة الطوائف ، أصبحت السلطة المركزية لاتشكل الطرف الاخر في الصراع ، بل تطور الصراع الى حرب بين الطوائف ضد بعضها البعض ، رغم سعى

ما عبرت عن مصالحها . ولكن رغم هذه المحدودية التي تصل الى درجة الهامشية ، إلا أن هناك إجماعاً من هذه الطوائف على الابقاء على السلطة المركزية كضرورة لبقاء الطوائف نفسها في تعاملها مع بعضها ، مع سعي كل طائفة على الاستحواذ الاكبر لمقدرات هذه السلطة دون الالغاء لبقية الطوائف .

- رغم اشتداد الروح الطائفية من خلال الحرب التي يشهدها المجتمع اللبناني، وما أدت اليه من تهجير قسري لمئات الالاف من المواطنين بحثاً عن الامن والامان ، إلا أن الحدود الجغرافية لا تتطابق حتى الان مع الحدود الطائفية، حيث لايزال هناك اختلاط بين مختلف الطوائف ، ومايحدث من فرز من جراء التهجير القسري لا يلبث أن يزول بمجرد توقف الاقتتال .

- ان اشتداد الصراع بين الطوائف، قد أدى بها للاستعانه والاستقواء بالقوى الخارجية بغية تحقيق نصر حاسم على المستوى العسكري، وتوفير دعم معنوي وسياسي لها . وهذا الاتجاه قد أدى بدورة الى نشوء مضاعفات للصراع الطائفي،انتقل به من صراع طائفة ضد طائفة ليكون داخل الطائفة الواحدة،بشكل لم يعد ممكناً القول معه ان هناك اصطفافاً للطوائف تحت شعار وحدة الصف الاسلامي أو وحدة الصف المسيحي .

- مهما بلغت القدرات البشرية والعسكرية لاي طائفة من الطوائف ، سواء من امكانياتها الذاتية أو من جراء الدعم الخارجي ، فانه لاتوجد طائفة أو اي تحالف طائفي يستطيع ان يمتلك قدرة الاستيلاء على السلطة والسيطرة على الحكم، لان امتلاك القدرة العسكرية للقيام بعمل مضاد اصبح أمراً متيسراً عند كافة الاطراف،وذلك من خلال الاستعانة بالقوى الخارجية . وقد أدت هذه الوضعية بالطوائف على الابقاء على السلطة المركزية ، مع العمل على تهميشها حتى لا تتغول على الحقوق الطائفية،بل والاستفادة من مقدراتها لتكريس ودعم الحقوق الطائفية .

- ان التداخل الدولي والاقليمي في الصراع السياسي في لبنان فرض حقيقة اساسية ، وهي انه مهما بلغ الاقتتال الطائفي من شدة وعنف ، فانه لن يستطيع أن يؤدي الى تقسيم لبنان ، لان قرار تقسيم لبنان ليس قراراً داخلياً بل هو بالدرجة الاولى قرار خارجي ، لان ارادة التقسيم تتطلب - وبالضرورة - رغبة الاعتراف بهذا التقسيم والتعامل معه .

- ان الاحتلال الاسرائيلى فى جنوب لبنان ومضاعفاته،أصبحا يشكلان عقبة اساسية فى امتداد اى شكل من أشكال الحوار الوطنى ليشمل كل الاراضى اللبنانية، ولا يمكن الوصول الى تسوية سياسية متماسكة دون التخلص من العقبة الاسرائيلية. ويحاول البعض التأكيد على هذه الحقيقة بافتراض ان إنهاء الصراع والاقتتال فى لبنان رهين بحل مشكلة الشرق الاوسط.

- ان الصراع السياسى فى لبنان يعبر فى جوهره عن أزمة المجتمع اللبنانى ، وبالتالى لم يكن الوجود الفلسطينى بكل أسهاماته وتجاوزاته مسئولاً عن إندلاع الحرب فى لبنان ، بل اندلعت من جراء تناقضات التركيبة الاجتماعية اللبنانية، بكل ما فيها من تداخل ما بين المشكلات الطائفية والعائلية والاجتماعية الطبقية والجغرافية والنفسية والقومية .

- ان الصراع السياسى بين الطوائف اللبنانية وصل الى مستوى من الحدة لم يعد مطلوباً معه إيقاف الاقتتال الدائر الان ، لان ذلك أمر ممكن ، لان إندلاعه من جديد يظل قائماً ، لذلك فالايقاف النهائى لن يتأتى إلا بحل المشكلات التى أدت الى هذا العنف والتى بدونها لن تتوقف دوراته .

تأسيساً على هذه الحقائق، وإستناداً على أطروحات مختلف قوى الصراع السياسى فى لبنان ، يتضح لنا ان جوهر الصراع يكمن فى اختلال التوازن فى المجتمع اللبنانى،والذى نجم عن حالة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع اللبنانى ،والتى يقابلها فى ذات الوقت ركود سياسى أدى الى الاحساس بأن لبنان قد أصبح وطناً مقسماً الى طوائف في ظل صيغة خاطئة للوفاق الوطنى. إن التطور الاقتصادي الذى شهده المجتمع اللبنانى منذ إقرار ميثاق ١٩٤٣م، أدى الى إفراز قوى جديدة لم تجد لها تعبيراً سياسياً داخل النظام السياسى ، وهى الطوائف الاسلامية ، وحينما طالبت باعادة التوازن داخل المجتمع لم تستجب القوى المستفيدة من تركيبة ١٩٤٣م ، وهى الطوائف المسيحية . وقد أدى هذا الى إنقسام المجتمع اللبنانى الى مراكز قوى متعددة، ومتوازنة، وأصبحت كل قوى تعتبر نفسها مجتمعاً قائماً بذاته ، مما أدى الى تحول الحياة السياسية فى لبنان الى عمليات ضغط أو عنف، أو تهديد باللجوء الى القوة لتحقيق درجة من المشاركة فى السلطة السياسية تتناسب والثقل الاجتماعى لكل طائفة من الطوائف ، لان تقسيم السلطة السياسية ممثلة فى الرئاسات الثلاث (الجمهورية / الوزراء / النواب) بين الطوائف الكبرى (الموارنة السنة الشيعة) ، لم يحسم المشكلة سواء بالنسبة

هذه السلطات تقتضي عدم مساواتها ، كما ان محاولات تحقيق المساواة عبر تقنيات قانونية لم يوقف الالحاح بضرورة تحقيق المشاركة المتساوية في السلطة السياسية، بما يعبر عن التوازن الحقيقي بين الطوائف .

ان المدخل لايجاد حل للازمة اللبنانية لوقف الاقتتال الطائفي، يكمن في تقوية السلطة اللبنانية ، وهذا يتحقق بدوره من خلال تحقيق مشاركة ديمقراطية تحافظ عى المساواة دون تصنيف للمواطنين . والوصول الى هذا النمط من المشاركة، يتطلب الاتفاق بين مختلف الفرقاء اللبنانيين حول مفاهيم المواطنة والمساواة والمشاركة ، وذلك من خلال حوار ديمقراطي يؤدي الى إيجاد نظام سياسي يحقق الآتي :-

- المشاركة الديمقراطية في مؤسسات السلطة السياسية على أساس المواطنة ، اى الانتماء للبنان أرضاً وشعباً، وتقنين هذه المشاركة في الدستور وقانون الانتخابات .
- تأمين الحقوق الثقافية والدينية والروحية للطوائف اللبنانية والافراد دون تمييز أو إمتيازات ودون أن يؤدي ذلك الى تصنيف المواطنين تصنيفاً يضفي عليهم إمتيازات أو حقوق إضافية ، بل تأمين يتيح فرص التلاقي والتمازج لكل فئات المجتمع اللبناني .
- النمو المتوازن للمناطق اللبنانية المختلفة .

ان الانتقال من الوضع السياسي الراهن الى نظام سياسي بهذه الاشتراطات، لايمكن أن يتم بنقلة سريعة أو طفرة ثورية ، بل لابد من التدرج في الانتقال ، على ان تكون مبنية على رضا واسع من كافة الاطراف ، وهذا التدرج ربما يعبر عن نفسه في مرحلة انتقالية تذيب الاحساس بطائفية مناصب السلطة، توطئة للالغاء الشامل للطائفية السياسية، التي خرجت منها ودارت حولها كل أسباب الحرب بين فئات المجتمع اللبناني .

المصـــــادر

الموسوعـــــات :

(١) د. عبدالوهاب الكيالي — الموسوعة السياسية (الاجزاء الاول - الرابـع) بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشـر والتوزيع - سنة ١٩٨٥م

(٢) د. عبدالوهاب الكيالي كامل زهيري — الموسوعة السياسية - بيروت - المؤسسـة العربية للدراسات والنشر - سنة ١٩٧٤م

الكتـــــب

(١) د. ابراهيم عبدالعزيز الشيحا — النظام الدستوري في لبنان - بيروت - الدار الجامعية للنشر - سنة ١٩٨٣م

(٢) د. أدونيس العكره — من الدبلوماسية للاستراتيجية (أمثولات من الحرب البارده) بيروت - دار الطليعـة للطباعة والنشر - سنة ١٩٨١م .

(٣) بيير روندز — الطوائف في الدولة اللبنانية - بـيروت - دار الطليعة للطباعة والنشر - سنة ١٩٨٤م.

(٤) د. جورج قرم — التنمية المفقودة - بيروت - دار الطليعـة للطباعة والنشر - سنة ١٩٨١م.

(٥) د. جابر فياض العلواني — أدب الاختلاف في الاسلام - الدوحه . مطابع الدوحة الحديثة - سنة ١٩٧٨م.

(٦) هاشم علي محسن — حكاية الازمة المتفاقمة والحرب الدائمـة - بيروت - الدار اللبنانية للتوثيق والنشـر والتوزيع - سنة ١٩٨٤م.

(٧) هاشم علي محسن — حكاية السنوات العشر - بيروت - الـدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع - سنة ١٩٨٦م

(٨) هاشم علي محسن — تناقضات المنطق الرئاسي - بيروت - الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع - سنة ١٩٨٤م .

(٩) كمال جنبلاط — هذه وصيتي - باريس - مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر - سنة ١٩٧٩م .

(١٠) محمد أمان الله علي الجامي — منزلة السنة في التشريع الاسلامي - المدينـة

(٢)

(١١) د. عبدالرؤوف شفيق — المشرق العربي- الموصل- الدار الوطنيـــة للكتب جامعة الموصل - سنة ١٩٨٠م.

(١٢) عبدالله العاص — خطر اسرائيل على لبنان الجنوبي- صوره المجلس الثقافي في لبنان الجنوبي- سنة ١٩٦٨م.

(١٣) **فؤاد مطر** — **سقوط الامبراطورية اللبنانية (والاجزاء : الاول الرابع) بيروت- دار القضاء - سنة ١٩٨٠م.**

(١٤) د. خالد قباني — اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنـــــــان - بيروت -/باريس- منشورات المتوســـــط عويدات - سنة ١٩٨٠م.

التقاريـــــــر:

(١) اللواء (أ.ح) عبدالماجـــد خليل
نائب قائد قوات الـــــردع العربية بلبنان (سابقاً) — تقرير سري حول المشكلة اللبنانيـــــــــة - الخرطوم - سنة ١٩٧٦م.

المحاضـــــرات :

(١) د. جهاد الحسيني — الفكر السياسي العربي الاسلامي- محاضـــــرات القيت على طلبة الصف الثالث علوم سياسيـــة بجامعة بغداد - مطبعة جامعة بغداد سنة ١٩٧٩م.

(٢) د. حسن سليمان — الفكر السياسي الاسلامي- محاضرات القيت على طلبة الصف الاول ماجستير سياسة - بجامعـــة أمدرمان الإسلامية - سنة ١٩٨٢م.

المجــــــلات

(١) ألفت أغا — تطور العلاقات العربية السوفيتيه والــــــــدور السوفيتي في دبلوماسية التسوية - مجلة السياسة الدولية - العدد رقم (٨١) يوليو ١٩٨٥م.

(٢) وحيد عبدالمجيد — الازمة اللبنانية - سيناريو المستقبل- مجلـــــة السياسة الدولية العدد رقم (٧٨) اكتوبـــــــر ١٩٨٤م.

(٣) محمود سويد — أبعاد الصراع في الساحة اللبنانية - مجلة دراسات عربية العدد رقم (٩) يوليو ١٩٧٥م.

(٤) عبدالمنعم المشاط — لبنان بين الهدنة والسلام الدائم - مجلة السياسة الدولية- العدد رقم (٤٨) أبريل ١٩٧٧م.

(٥) فيصل جلود